السياسـة الامريكيـة تجـاه جنوب السودان عهد الرئيس جورج بوش الأب ١٩٩٢ -١٩٨٩

ا.م.د. قتيبة عبد العظيم كاظم
كلية الآداب – الجامعة العراقية

The American Policy towards South of Sudan in the Era of George Bush the Father 1989-1992

Asst. Prof. Qutaybah Abdul Adheem Khadhim
AL-Iraqia University- College of Arts

المستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة الدور في السودان عامة والجنوب خاصة، حيث اتصلت مشكلة جنوب السودان اتصالاً مباشراً بالوجود القومي لأمة أضاعت مفاتيح الحل، فقسمت للصغير قبل الكبير، والضعيف قبل القوي بتهديد أمنها.

للموضوع أهمية كبيرة، حيث كان الدور الأمريكي متناقض بين الأنظمة السودانية المتعاقبة، فنجدها احياناً تدير ظهرها لما يحدث في السودان، وأحيانا تتدخل بالسودان وجنوبه بقوة كما حصل مع حكومة الانقاذ عام ١٩٨٩-١٩٩٢، وانتهت بفصل السودان عن جنوبه.

الباحث متخصص بالشأن السوداني وبصورة خاصة جنوبه، حيث زار السودان وجنوبه لمرات عدة، فضلاً عن الدول المجاورة للسودان وحصل على العديد من الوثائق والتقارير الرسمية ساعدته في كتابة البحوث بهذا الشأن.

الكلمات المفتاحية: جنوب السودان و الدور الامريكي والانظمة السودانية

Abstract

The study aims to acknowledge the American role in South Sudan, the issur of South Sudan has connected directly with the in tarnation l Existence for a nation with no keys for solution, it was handed over to the young before the Elder and to the weak before the strong to thread its security.

The Subject is of a great importance, were the us role was of great contradiction among the successive Sudanese government, sometimes we find the that it turns its back to what's happening in Sudan, while other times interfering strongly in Sudan and its south for instance what occurred with the saving government (1992-1989), that Ended with splitting Sudan from its south.

The researcher is interested in South Sudan and visited South Sudan for many times as well as its neighboring countries and acquired numerous documents and reports that helped in writing his researches.

Keywords: South of Sudan, American Role and Sudanese Governments

المقدمة

ان الامم النامضة هي التي تحسن قراءة تاريخها وتتلمس الطريق بتجاه واقعها الجديد. ومن ثم تعرف كيف تستشرق مستقبلها، فتخطط لغدها وتعني حركتها بين الامم وتمضي باتجاه مجدها المنشود.

وثمة في التجربة السودانية خير دليل على ذلك، فبلد مثل السودان المترامي الأطراف والغني بالموارد والثروات والذي يتمتع بموقع استراتيجي يحسد عليه، ظل منذ استقلاله يفتقر الى الاستقرار السياسي والاجتماعي ويعاني من التمزق، وكما عانى من صراع الهوية بين الانتماءين العربي والافريقي.

شهد السودان على مدى أكثر من نصف قرن خلا، أي منذ خمسينيات القرن العشرين صراعا مريرا بين الشمال والجنوب، تباينت ابعاده بين بعد سياسي تتكأ خلاله القوى السياسية في السودان المتعاقبة في ايجاد مخرج من دوامة العنف، ولقد غدت تلك الصراع عوامل خارجية ((عربية واقليمية ودولية)) في آن واحد، فاستبيح الدم السوداني، وأهدرت الاموال السودانية الطائلة، وسقط السودان مصرعا بدماء التناحر بدلا من أن يتبوأ مكانته المأمولة كدولة محورية في القارة السمراء.

لقد اتصلت مشكلة جنوب السودان اتصالا مباشرا بالوجود القومي لأمة اضاعت مفاتيح الحل حتى معالجة العرض الزائل من امراضها وعللها وتعطلت بوصلتها فعجزت عن تحديد وجهتها، مما سمح للصغير قبل الكبير وللضعيف قبل القوي بأن يقفز على جراحها المتهالكة ويتهدد أمنها القومي، بعد ان يكون قد استنزف خيراتها واستباح ثرواتها، ومنى نفسه بأن يراها اوصالا ممزقة.

قد حاولت الدراسة قدر المستطاع الاحاطة على عدد من التساؤلات المطروحة محاولا الاحاطة بالتوجهات الامريكية خلال حكم بوش الاب والوضع بشكل عام خلال فترة ١٩٨٩ – ١٩٩٢ .

– لماذا ادارت الولايات المتحدة الامريكية ظهرها لمتمردي الجنوب في مرحلة الصراع الاولى وأيدت قدرا من التعاطف مع حكومة المركز في الخرطوم؟

– كيف اتسع نطاق التدخل الامريكي في الشأن السوداني اواخر ولاية الرئيس الجمهوري ((جورج بوش)) الأب، وهل كان البيت الابيض الامريكي يقف على مسافة واحدة من قوى الصراع في الخرطوم وجوبا؟

– ولماذا فشلت الدبلوماسية في احتواء المشكلة السودانية؟

ماذا كان سيحدث لو ان نوايا السودانيين في الشمال والجنوب قد خلصت، واتجهت ميولهم ورغباتهم صوب مصلحة المشكلة السودانية بما يحفظ للسودان ماء وجهه، وللسودانيين وحدة وطنهم؟ هل كان البترول نعمة انعم الله على السودان والسودانيين، ام انه كان نقمة عليهما؟

السياسة الامريكية تجاه جنوب السودان في عهد الرئيس جورج بوش الاب ١٩٨٩ – ١٩٩٢:

ايها المواطنون الشرفاء :– ان الشعب مستودا بانحياز قواته المسلحة قد أسس ديمقراطية بنضال ثورته في سبيل الوحدة والحرية، ولكن العبث السياسي قد أفشل التجربة الديمقراطية واضاع الوحدة بإثارة النعرات العنصرية والقبلية. حتى حمل أبناء الوطن الواحد السلاح ضد اخوانهم في دارفور وجنوب كردفان، علاوة على ما يجري في الجنوب من مأساة وطنية وإنسانية[١].

بهذه الكلمات التي انخلعت لها قلوب السودانيين بدأ سفر جديد من تاريخ السودان المعاصر، عندما ألقى العميد عمر البشير صباح الثلاثين من يونيو/ حزيران ١٩٨٩ البيان الأول لثورة الإنقاذ، وحينما حسم السودانيون امرهم وقال قائلهم إن شمس السودان الجديد قاب قوسين أو أدنى فهلموا إليها، واعتقد السودانيون حينها أنهم وقعوا على وصفة سحرية ستنقلهم وتنقل وطنهم الذي مزقته الصراعات نقلة نوعية، فقد تعهد ثوار يونيو/ حزيران في بيانهم الأول بتجاوز الديمقراطية السابقة التي وصفوها بالمزيفة بديمقراطية استثنائية، وتكفلوا بإقامة مؤسسات دستورية ناجحة على أنقاض مؤسسات دستورية صوروها بالفاشلة، وطمأنوا المواطنين ان زمن الإرادات المزيفة والشعارات البراقة قد انتهى، فتحاملوا على مفاصل الفساد في الدولة السودانية، وشنوا هجوما عنيفا على المفسدين، الخ، وفوق كل هذا وذاك وحدتهم يتباكون على الوحدة الوطنية التي أضاعها أسلافهم.

أولا:- مشكلة جنوب السودان في عهد حكومة الإنقاذ والدور الامريكي:

ومع قيام الإنقاذ فتح الشعب السوداني في الجنوب قبل الشمال ذراعيه ليأخذ الثورة والثوار في احضانه الأبوية، لاسيما عندما انطوت صفحة الماضي الأليم بكل أشكاله وصوره على حد وصف الثائرين، وانطوت معها على قاعدة الإقصاء والاجتثاث جميع مساعي السلام السابقة التي كان اخرها اتفاق الميرغني – قرنق في أديس أبابا والذي أخفق في مهده[٢].

كان ذلك عندما بادرت الحكومة بتحديد موقفها في صورة حاسمة تمهيدا لأي مفاوضات او لقاءات مع المتمردين الجنوبيين مؤتمرا للحوار الوطني حول قضايا السلام الذي أوصى بالحفاظ على وحدة التراب واعتماد الحوار والتفاوض بينهما

لحل الخلافات الداخلية، والسعي الى تحديد وقف إطلاق النار بين الجانبين، والتوصية باستمرار وصول الإغاثة والمعونات الى المتضررين من الحرب او المجاعة، ومع تطور الأوضاع السياسية وتأكيد سلطة ثورة الإنقاذ الوطني – النخبة الحاكمة – وفي ضوء التأكيد والمساندة التي تلقتها الحكومة من الجبهة القومية الإسلامية، حسمت الحكومة موقفها في ثلاثة ميادين، في عدم الرجوع عن تطبيق الشريعة الإسلامية، مع استثناء التطبيق في المناطق التي تسكنها أغلبية من غير المسلمين، واعتماد النظام الفيدرالي شكلا وتطبيقا لتوزيع السلطات في داخل الدولة بين العاصمة والأقاليم، وأن نظام الحكم في الدولة لا يقوم على ديمقراطية متعددة للأحزاب المورثة عن النظام الأوروبي والليبرالي[٣].

والغريب في الامر ان تقارير الاستخبارات الامريكية كانت تشير الى قرب حدوث انقلاب عسكري في السودان قبل وقوعه، وقد أوردت صحيفة (أتلانتا جورنال أند كونستيوشن) في يناير/ كانون الثاني ١٩٨٩، انه قد بدأ بعض المسؤولين الأمريكيين يتوقعون حدوث انقلاب عسكري وشيك بالسودان، وربما أكثر نفعا للسودان من الحكومة الحالية التي ساهمت في حدوث المجاعة القائمة في الجنوب[٤].

ولا احد يدري إلى أي حد كان كهنة البيت الابيض الامريكي ورجال الصحافة في الولايات المتحدة الامريكية ضالعين في عملية التجييش، حتى تأخذ تنبؤاتهم شكل المعجزة!! فقد تمكن الانقلابيون السودانيون فعلا من الاستيلاء على السلطة بسهولة ويسر ودون مقاومة بعد سلسلة من الإنذارات العلنية المباشرة التي وجهتها قيادة القوات المسلحة الى حكومة الصادق المهدي الائتلافية من اجل معالجة الأوضاع المتردية في جنوب السودان، ومعالجة المشاكل الاقتصادية، وأخيرا ممارسة سياسة خارجية متوازنة إقليميا وعربيا ودوليا[٥].

وكان ذلك كله يبدو عسيرا على قيادة عسكرية ورثت مكرهة اتم ثلاثة انظمة عسكرية سابقة، هي نظام عبود ونميري وسوار الذهب، فليس من السهل على تلك القيادة الفتية أن ترسم معالم سياستها الخارجية في ظل أوضاع داخلية غاية في التعقيد. هذا ما أدركته تلك القيادة، فلجأت الى إجراءات داخلية، وسرعان ما أعلنت عن وجهها الحقيقي لتوجهاتها الإسلامية وطرحها الحل الاسلامي، وأن تطبيق الشريعة الإسلامية وأحكامها على الجنوب هو أمر أساسي بالنسبة الى توجهات الحكومة العسكرية والجبهة الإسلامية، وهو ما رفضته الحركات الشعبية في الجنوب، فاستمرت الأزمة على حالها بل ازدادت عنفا ودموية وشراسة من قبل المتمردين.(٦)

وقد يكون ذلك نتاجا غير حقيقيا للمبادئ التي جاءت بها حكومة الإنقاذ لحلحلة الأزمة والتي كانت توجهاتها منذ البداية قائمة على رفض مبادرة السلام السودانية، أو أعلنت أجندتها في طروحات السلام الممثلة بوقف إطلاق النار والعفو العام، والمفاوضات والاستفتاء حول الشريعة إن لم يتم وفاق بينهما، وبجانب أنها رأت أن هذه الحرب في الجنوب تعد حربا نوعية تختلف عن باقي المشكلات الاقليمية في سائر البلدان الافريقية، حيث رأت أنها حرب عنصرية دينية، فقامت بعقد مؤتمر للحوار الوطني استمر من ٩ سبتمبر/ ايلول حتى ٢١ اكتوبر/ تشرين الاول عام ١٩٨٩، وتبنى هذا المؤتمر ميثاق السودان الذي كانت قد أصدرته الجبهة الإسلامية ابان المرحلة الديمقراطية، والذي أسس توجهاته ناحية تطبيق النظام الفيدرالي لمشكلة الجنوب.(٧)

وإذا كانت تلك المفاوضات قد انتهت الى الفشل الذي انتهت إليه المفاوضات السابقة التي تمت بين القوى السودانية المتصارعة في الشمال والجنوب سواء في داخل

السودان أو خارجه، فإن ثمة عوامل أخرى قد دخلت على خط المجابهة بين الحركة الشعبية والحكومة المركزية الجديدة في الخرطوم، فأبناء الجنوب يدركون جيدا أن قادة الجبهة الإسلامية قد أفصحوا عن دورهم في تدبير الانقلاب العسكري بعد أن استقرت لهم اوضاع الحكم، ولو أنهم في بادئ الأمر كانوا ينكرون دورهم في التخطيط والتنفيذ، ويدعون أنهم أيدوا العملية العسكرية مثل غيرهم من الجماعات والتكتلات التي دعمت وساندت حركة الإنقاذ، كما أعلنوا أنهم لا يجدون اي حرج سياسي بدعمهم لانقلاب عسكري يطيح بسلطة الديمقراطية التعددية طالما أن الغرض هو تحقيق (شرع الله) ووضع دستور البلاد.(٨)

وهذا ما كان يثير حفيظة ابناء الخصم التقليدي في الجنوب السوداني من الذين ترتعد فرائصهم من كل ما يمت للإسلام بصلة، فكيف لهم وهم يرون الإخوان المسلمين يقفزون على جدار السياسة السودانية ويرسمون معالميها!!، ويحطوهم أكثر من إشارة على أن البون شاسع بين توجهاتهم في فهم شرع الله وفهم الإسلاميين في العاصمة الخرطوم لذلك الشرع، فلو كانوا يؤمنون بمبادئ الاسلام اصل – كونفيين مثلا – لما وصلت القطيعة بينهم وبين السلطات المركزية التي تعاقبت على حكم السودان منذ العقد الخامس من القرن العشرين الى هذا المستوى، سيما وتلك القوى المتمردة تعي وتدرك جيدا أن حكومة الإنقاذ وصلت الى السلطة في السودان بانقلاب نفذه عمر البشير، ورتب له الدكتور حسن الترابي، وتقييم أن اتجاه حكومة الإنقاذ إسلامي أصوليا صرفا.(٩)

لذلك فإن أزمة الثقة التي نشأت بين متمردي الجنوب وسياسي الشمال ستأخذ مدى أبعد هذه المرة، لاسيما بعد أن ركبت القوى الإسلامية موجة السياسة السودانية، وصارت تمسك بالعديد من أوراق اللعبة بشكل أوضح من ذي قبل، فكان بديهيا أن

يصبح الفتق عصيا على الرتق، وتصبح معه الأولويات التي جاء بيا البيان الأول للانقلاب في يونيو/ حزيران ١٩٨٩ وما تلاها من إعلانات وإجراءات كانت على رأسها تلك الأولويات التي جاء عليها، خاصة ما يرتبط منها بأزمة القوات المسلحة في مواجهة الحرب الأهلية، او ما ترتب عليها من خسائر مادية وبشرية وافتقار القوات المسلحة للمساعدات السياسية من أجهزة الحكم في الدولة قبل الانقلاب[١٠]، كان ذلك كله بعد أن قام الانقلابيون الذين تمثل تحت جناحيم الحزب الاسلامي (حزب الترابي) بإلغاء مشروع المؤتمر الدستوري، فعادت الأمور الى ما كانت عليه وانتشر التعصب، في وقت شيد عودة المشروع القديم (الحرب الشاملة حتى النصر العسكري) عندما قام الفريق عمر حسن احمد البشير في ٣ يونيو/ حزيران عام ١٩٨٩ بالتصريح في حديث له أذيع على الهواء عن المبادئ الأساسية لمجلس قيادة الثورة التي وضعت لإنقاذ الوطن، فأعرب على رغبته بوضوح في تنظيم القوات الشعبية المسلحة، كما أيد بصورة أكبر الاستمرار في الحرب لا العمل من اجل السلام .[١١]

فبدأت نقاط التلاقي بين الخصمين اللدودين بالتلاشي، ولم يبقى في قوس صبر الجنوبيين منزع، فقد كانت قناعاتهم بعدم جدوى الحوار مع السلطة المركزية في الخرطوم تتعمق، ونقاط الفصل الفكري بين إسلامي اليوم ووثنيي الامس ومسيحييه تتعدد وتتسع بحيث صار صعبا على أي من الطرفين ايجاد نقاط التقاء يتفق عليها مع الطرف الآخر .

وعلى سبيل المثال لا الحصر ، كان تصريح البشير السابق لا يتفق مع جرعة الاجراءات التي أعلنت عنها حكومة الإنقاذ الوطني عن وقف إطلاق النار لمدة شهر ، وحاولت خلالها إجراء محادثات مع الحركة الشعبية لتحرير السودان في

أديس ابابا أغسطس/ اب ١٩٨٩، والتي باءت هي الأخرى بالفشل، مما دعا جون قرنق أن يصف حكومة البشير بأنها حكومة مايو الثانية May Two باعتبارها نظاما عسكريا جاء بانقلاب مثل نظام مايو العسكري ١٩٦٩ – ١٩٨٥ .(٢٠)

وتبدو طروحات الفريق جون قرنق حيال الأزمة واقعية الى حد ما، إذ بقيت المطلبات التي اعرضت سبل السلام في عهد الحزائر عمر البشير على حالها، مما ساهم في تعطيلها على نحو غير مسبوق، فقد ينفذ صبر قوى التمرد في الجنوب، خاصة فيما يتعلق بضرورة احترام اختياراتهم وخياراتهم الدينية بعد المفاوضات الفاشلة التي جرت بين الحركة الشعبية وحكومة الإنقاذ في ١٨ – ٢٢/ اغسطس/ اب ١٩٨٩ في أديس أبابا والتي اصطدمت بإصرار الحركة على إلغاء قوانين الشريعة الإسلامية، ورد الحكومة بأنها ستعرض الأمر على استفتاء شعبي مما دعا الحركة الى رفض مبادرة الحكومة بوقف إطلاق النار .(٢١)

ولا ندري لماذا هذا الاصرار من قبل سلطات المركز على إكراه ابناء الجنوب من غير المسلمين على التطبيق الحرفي لمبادئ الشريعة الاسلامية، وإكراه الوثنيين منهم بصورة خاصة على تجاوز معتقداتهم والطقوس التي يمارسونها، سيما وهم يعرفون ان ممارساتهم تلك تتقاطع حتى مع تعاليم الدين الاسلامي الحنيف.

اعتقد ان الاسلاميين في الشمال السوداني لو تجاوزوا تلك الاطروحات ونظموا علاقة كريمي المعتقدات مع الاسلام الحقيقي والمسلمين الحقيقيين في دولة ذات أصول اسلامية مثل السودان، لوجدوا في الاسلام ملاذا لهم، ولربما كان الوثنيون قد قبلوا الاسلام عن طيب خاطر كما قبله الاندلسيون وغيرهم من قبل، ودخلوا فيه صلحا من دون مهاترات كلامية او معارك جانبية كتلك تشهدها مديرية أعالي النيل بين قوات حكومة الإنقاذ والجيش الشعبي لتحرير السودان، حيث استطاعت قوات

قرنق والتي أطلقت على نفسها لقب قوات النخر الساطع – ولعلها تتشبه في ذلك بعملية النخر الساطع الامريكية – وبعد ان قسمت الى ثلاث كتائب أطلقت عليها أسماء بلغام وفالشوداء وشمس، واستطاعت هذه القوات اثناء القتال من اعداد كمين للقوات الحكومية في (خور نيبول) والتي تبعد قرابة ٦ أميال غرب مدينة (كاكا)، مكنت القوات الجنوبية أن تكبد حكومة الإنقاذ خسائر كبيرة. (١٤)

مما فتح فوهات مدافع أبناء الخرطوم الكلامية على النظام الحاكم في العاصمة السودانية الخرطوم، خاصة بعد أن خسرت القوات النظامية التابعة للسلطة الحاكمة ٥٦ قتيلا خلال تلك المواجهات، حتى اعلن الامام الصادق المهدي يومها ان حكومة الانقاذ يجب الا تتحدث عن السلام في السودان كنتيجة للقتال الدائر في الجنوب.(١٥)

ومع كل هذا فإن قادة الحركة الشعبية وعلى رأسهم جون قرنق كانوا أكثر براكماتية والحق يقال من سياسي (الإسلام العسكري والسياسي) في الخرطوم، فقد أبقى قرنق ابواب الحوار مفتوحا ونزل عن صهوة الجواد الذي قد ركبه مكرها على ما يبدو في مناسبات أخرى وبكيفيات متعددة، وقد برز بأن متطلبات الحركة نابعة من المصلحة العليا لشعب السودان كله، وأكد بأن كل تلك المنطلقات تجعل الحركة تفتح حوارا مع حكومة الأمر الواقع في السودان، واكد ذلك نتيجة أننا سياسيون يتعامل مع الواقع لا رومانسيون ثوريون.(١٦)

وإذا كان ذلك قد اغلب اللقاءات التي تمت بين الشمال والجنوب من قبل والذي انتهى الى الفشل الذريع ودخل في متوالية الخيبة التي كانت حدودها الاولى الاحزاب قبيل استقلال السودان، ومع أول رصاصة خرجت من فوهة بندقية الاقتتال السوداني السوداني، ظهر حجم الهوة بين طرفي النزاع في السودان

الحديث، مما فتح الباب أمام الآخرين للتدخل في الشأن السوداني بحجة ايجاد الحلول المناسبة لمشكلة السودان المستعصية في جنوبه المتمرد وبنوايا مختلفة.

وكان من أكثر تلك التدخلات فظاظة تدخل الولايات المتحدة الامريكية التي لا تنطوي سياستها على نوايا طيبة لحل الازمة، فوراء الأكمة الامريكية بواعث غير طيبة ومساع غير حميدة، كما حصل ذلك سواء في السودان، أو سواه عن دول العالم التي وقعت فريسة الابتزاز الامريكي، ويومها تقدم الرئيس الامريكي الأسبق جيمي كارتر باقتراح للحكومة بصرورة الاستجابة للدعوة التي قدمها الرئيس عمر البشير في مارس/ آذار ١٩٩٠ للحكومة الامريكية بأن تلعب دورا في حل النزاع السوداني، وساعتها اعتقدت خطأ كل من الحكومة الامريكية والسودانية بأن الحركة الشعبية قد قبلت مقررات مؤتمر الحوار الوطني كأساس للتفاوض، وكان هناك استعجال من جانب الحكومة السودانية للحصول على اتفاق لوقف اطلاق النار، لاسيما وأن الحركة الشعبية كانت تسيطر على معظم مدن الجنوب وأقاليمه، كما كانت تحاصر ما تبقى من القواعد العسكرية والحاميات ومحاصر عدينة جوبا وتقصفها بشكل يومي.(٢٠)

وما بين ظنون الولايات المتحدة الامريكية والحكومة السودانية بقبول الحركة الشعبية للمبادرة، وأوهام حكومة الإنقاذ الوطني بأن توقف الحركة إطلاق النار وتوجيهها الى طاولة المفاوضات، والافتراضات الخاطئة لمساعد وزير الخارجية الامريكية للشؤون الافريقية "هيومان كوهين" الذي انتدبته الإدارة الامريكية للقيام بالمهمة بعد موافقة الحكومة السودانية على اقتراح الرئيس الامريكي الاسبق جيمي كارتر بأن حكومة السودان راغبة في تجاوز مشكلة جنوب السودان، تعثرت

حملت السيد فرانسيس دينق[١٩]، والرئيس النيجيري أبو ساتحو لتقديم المقترح الامريكي، الذي ينطلق من ثلاث محاور:

١- أن تقوم الحكومة السودانية بإخلاء قواتها من الجنوب جلاء تاما حتى شمال خط عرض ١١.

٢- في المقابل تلتزم الحركة الشعبية بعدم السيطرة على الجنوب عسكريا.

٣- انعقاد المؤتمر الدستوري.[٢٠]

فما أن سمع الرئيس عمر البشير تفاصيل الاقتراح الامريكي حتى بادر لرفضه فورا، فبهت الرسولان اللذان لم يتوقعا هذا الرد مطلقا، فأصبحت المبادرة الأمريكية مدعاة للسخرية وجعلت من الامريكيين أضحوكة في نظر الحكومة السودانية، ولا يفهم حتى الآن من هو المقصود بهذه المعلومات التي بثتها الحكومة وتلقفتها اجهزة المخابرات الامريكية؟ ولكن هناك تبريرات لهذه الواقعة فإما ان تكون مصادر الاستخبارات الامريكية التي اعتمد عليها كوهين هي مصادر ضعيفة وغير جديرة بالاعتماد عليها، أو أن يكون دعاة فصل الجنوب داخل الجبهة الاسلامية قد تم إخراس صوتهم إلى الأبد، وهناك احتمال ثالث هو أن تكون الحكومة السودانية قد بثت الدعاية كنوع من المناورة والخدعة قصدت بها الحركة الشعبية وحدها وليس المجتمع الدولي أو الامريكان.[٢١]

ورغم ذلك توهمت اوساط سياسية أخرى لها تأثيرها على الساحة السياسية في السودان، كانت تعمل بدأب على تحريك عملية السلام، ان المقترح الامريكي الذي أخذ شكل المبادرة ما زال فيه عرق ينبض، فعمد السياسي السوداني "لام أكول"[٢٢]، بتسليم وثيقة الى السفارة الامريكية في لندن أبلغ ظنا منه أنها أصبحت جاهزة، يقول أكول: "لم أسمع شيء عن هذه المبادرة مرة أخرى سوى

أنها ماتت. كيف حدث ذلك ومتى؟ لا أعلم كما أني غير متأكد إن كانت الخرطوم قد قدمت رداً مكتوبا على المبادرة أم لا؟ .[٢٠]

ولم يبق من اثار تلك المساعي التي قامت بها أوساط سياسية أمريكية وتحمست لها قوى سياسية سودانية، غير صورة ذلك المشيد الذي طلب خلاله كوهين إحضار سبورة ليرسم خطة جديدة عليها، تقول الخطة الجديدة أن الحركة الشعبية هي المسؤولة الوحيدة عن المجاعات والمعاناة التي تحدث في الجنوب، وذلك بناء على حقيقة أن الحركة الشعبية تسيطر على معظم أجزاء الجنوب، وتدعو الخطة الى سحب نصف الحكومية الموجودة في جنوب السودان، وفي المقابل يتم سحب قوات الحركة الشعبية بمسافة خمسة عشر كيلو متر من المدن المحاصرة، ثم تذهب الخطة الى وقف لإطلاق النار تشرف عليها جهات دولية لم يقم السفير بتسميتها، كما تدعو الى تحديد مواقع مدنية معينة على أن تكون مناطق امنة Safe Heaven تسمح بتمرير مواد الإغاثة، على أن تعود هذه الخطوات الى المؤتمر الدستوري لمناقشة النظام الفيدرالي .[٢١]

وإذا كانت الحكومة السودانية قد وافقت على بعض مقررات مبادرة كوهين، فقد رفضت مقررات أخرى، فمثلما وافقت على فكرة سحب قواتها اشترطت ألا يكون ذلك انسحاباً كاملاً، وكذلك الحال كان مع الحركة الشعبية التي قبلت ببعض ما جاء في تلك المبادرة الا انها جعلت من موضوع الاشراف الدولي عقدة في مشار الحل الناجع، كما رفضت حكومة الإنقاذ الوطني فكرة قيام المؤتمر الدستوري بينها وبين الحكومة فقط لمناقشة المقترح الامريكي، بينما رفضت الحكومة الشعبية على الجانب الأخر اقتراح حكومة الخرطوم، وأصرت على ضرورة انعقاد ذلك المؤتمر. وربما لم يكن بتوقع الطرفان أن ثمة احداث دولية ستؤثر سلبا على

مجريات الاحداث في الساحة السياسية السودانية، إذ لم تسر الامور على ما يحب حيث توقف الحوار وانقطع. وساد العداء الشديد بين الولايات المتحدة الامريكية والسودان بسبب اندلاع حرب الخليج في نفس الشهر، إذ قام السودان بتأييد العراق في غزو الكويت. وفي هذا السياق يقول السفير الامريكي كوهين ((كان للنزاع العراقي الكويتي أثره السلبي والبالغ على مساعي السلام التي كانت تقوم في السودان))، ويمكن ملاحظة ان المفترح الامريكي كان يسعى لتفصيل الوصول الى وقف اطلاق النار اولا، ثم بعد ذلك عقد المؤتمر الدستوري لمناقشة القضايا العامة للوصول الى حل سياسي شامل للمشكلة السودانية .(٢٤)

فتبخرت امال السودانيين في الشمال والجنوب في تحقيق السلام الذي كان عرادهم على مدى ما يقرب من نصف قرن خلا من عمر السودان الحديث الذي بددت الحرب الأهلية ثرواته، وقتلت وشردت أبناءه ومزقته شر ممزق، خاصة بعد مفاوضات الخيبة التي جرت مباشرة بين حكومة الخرطوم وممثلي حركة جون قرنق في العاصمة الكينية نيروبي.

إلا ان الحكومة السودانية كما ذكر العقيد سليمان محمد سليمان عضو مجلس ثورة الانقاذ الوطني(٢٥)، في حديث له اعتبر ان مجرد عقد اللقاء بعد نجاحا دون شروط للجلوس مع وفد الحكومة، كما اعتبر أن ما تم التوصل اليه في هذا اللقاء يعد إنجازا في حد ذاته، إذ اتفق الطرفان على مواصلة الحوار المباشر بينهما والإعداد لمؤتمر قومي دستوري يعقد في أقرب وقت بالخرطوم تحضره الحركة وتشارك في أعماله.(٢٦)

وبالرغم من اخفاق ذلك اللقاء في الوصول الى اتفاق بشأن عدد من النقاط الجوهرية التي يمكن إنجازها يطلب الحركة إلغاء قوانين سبتمبر ايلول ١٩٨٣

المعروفة باسم قوانين الشريعة الإسلامية... وطلب إلغاء الاتفاقيات العسكرية المبرمة بين السودان والدول الأخرى ،إذ رات الحكومة السودانية أن هذه الاتفاقيات ليست موجهة ضد الداخل، وإنما هي لحماية الأمن القومي للبلاد، فضلا عن طلب إلغاء حالة الطوارئ، وكان رد الحكومة بأن ذلك لا يمكن أن يتم قبل إعلان وقف إطلاق النار وإنهاء حالة الحرب، وطلب حل القوات المسلحة وتشكيل قوات جديدة من الجيش الحكومي وجيش المتمردين وحل الحكومة السودانية وتشكيل حكومة موسعة ... وطلب تقدم به وفد الحكومة بإعلان وقف إطلاق النار وقد رفض وفد الحركة هذا الطلب.(٢٠)

وليت حلقة النقاش المفرغة قد ظلت تدور في الإطار السياسي فقط، فقد أعقب تلك اللقاءات نزاع عسكري جاء على الزرع والزراع دارت معه رحى حرب لا طائل منها، فقد أعلنت القيادة العامة للقوات المسلحة السودانية أنها استعادت في الثامن من ديسمبر/ كانون الأول ١٩٩٠ مدينة (كاكا) التي تقع شمال منجرية أعالي النيل جنوب السودان وأنها دمرت معسكرات المتمردين هناك واستولت على كميات من عتادهم، كما تمكنت في اليوم التالي من فك الحصار عن مدينة (رمبيك) بإقليم بحر الغزال جنوب السودان بعد أن ظلت محاصرة منذ سبتمبر/ أيلول من قبل المتمردين التابعين لجون قرنق، وبعد قتال عنيف مع قوات الجنوب السوداني في الأسبوع الأول من يناير/ كانون الثاني ١٩٩٠ استولى المتمردين على مدينة (كاجو كامي) الواقعة بالقرب من الحدود مع اوغندا.(٢١)

وهكذا استمرت الصراعات المسلحة دونما هوادة، وتخطت الأزمة حدود الصراع المسلح على الأراضي السودانية بين قوات الجيش السوداني والحركة الشعبية التي يضطلع جون قرنق بقيادتها، وذلك عندما بدأت بوادر معارك سياسية أرغمت

السلطات السودانية في الخرطوم على خوضها مع عدد من دول الجوار الأفريقي عندما اتهمت بأنها تأوي معارضين لأنظمة الحكم في كينيا وأوغندا واثيوبيا واريتيريا، مما دفع هذه الدول باحتضان حركة المعارضة المسلحة لجون قرنق وقوات التحالف المتصارعة مع النظام، واستطاعت هذه الدول ان تسوق دوليا وتستثمر روح العداء الدولي للنظام الاسلامي بالخرطوم، لتجد مساندة الدول الكبرى المعادية له ودعم منظمات التبشير المسيحية، هذا في وقت تعرضت علاقات السودان مع الدول العربية الى التصدع خصوصا أثناء حرب الخليج والمساندة التي قدمها السودان للعراق، ورفض الانضمام للدول العربية التي تؤيد الحرب ضد العراق. وقد استثمر هذا الموقف ضد السودان وعده موقفا عدائيا ضد الكويت، وكما أن تونس والجزائر قطعتا علاقتهما مع السودان كونه يأوي إرهابيين اسلاميين مطلوبين لكل من تونس والجزائر، وأسست علاقات السودان التي كانت جيدة مع الامارات والمملكة العربية السعودية.(٢٩)

وإذا كانت السلطة السياسية في الخرطوم في وضع لا تحسد عليه، وهي كذلك حقا، فهذا لا يعني أن الغريم التقليدي – الحركة الشعبية – في وضع أحسن، ففي (غشت/ اب ١٩٩٦ أعلنت مجموعة من قيادات حركة الجيش الشعبي لتحرير السودان بشقيها السياسي والعسكري أنها اختلفت مع جون قرنق، وأعلنت انفصالها عنه، وتألفت هذه المجموعة من الدكتور "لام أكول" والدكتور "رياك مشار" والفاتح العسكري "جوردن كوانج" وقد تم الاعلان عن ذلك في بيان سلم الى مراسل الإذاعة البريطانية (بي-بي-سي).(٣٠)

ثانيا:- تذبذب العلاقات الامريكية السودانية، وأثرها على مشكلة الجنوب السوداني:

مع انتهاء العقد التاسع وبداية العقد الأخير من القرن العشرين، حصلت ثلاثة احداث سياسية كبيرة، كان لها انعكاساتها وتأثيراتها على الوضع في السودان برمته، وهي على الشكل التالي:

١- حدث محلي: تمثل في الانقلاب العسكري الذي قاده العميد عمر حسن أحمد البشير في ٣٠ يونيو/ حزيران .

٢- حدث (إقليمي قومي): تمثل في احتلال العراق الكويت في ٢ (اغسطس/ اب) ١٩٩٠.

٣- حدث دولي: تمثل في انتهاء الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي السابق، الذي خسر الحرب دون اشتباك مسلح مع الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٩٠.(٣)

هذه الاحداث السياسية العالمية والمحلية، كانت فيها المعطيات السياسية الامريكية واضحة تجاه السودان لاسيما خلال المدة التي تولى بها جورج بوش الاب رئاسة الولايات المتحدة الامريكية والذي كان شديد الاهتمام بالسياسة الخارجية ويرجع ذلك للعديد من الاعتبارات(٤)، منها ما يتعلق بالبيئة التي قدم منها، إذ جاء بوش من أسرة سياسية، فوالده كان يعمل مديرا وشريكا في شركة المصارف للاستثمار في نيويورك وقد كان على صلة متينة بشركة المصارف وبشركات النفط في مدينة (هيوستن)، ومنذ أن انتقل إلى هذه المدينة عام ١٩٥٩ أسس شركة للتنقيب عن النفط في الدول العربية أما فيما يتعلق بخبرته السياسية الثانية فقد عاش بوش كطيار أثناء الحرب العالمية الثانية، ثم رجل أعمال ناجح في مجال النفط في ولاية (تكساس)، ثم تدرج في الوظائف الحكومية بدءا من انتخابه عضوا بالكونغرس عن ولاية تكساس، ثم رئيسا للبعثة الدبلوماسية الأمريكية في الصين، وسفيرا لدى الأمم

المتحدة بناء على تكليف الرئيس نيكسون، ثم مديرا لوكالة المخابرات المركزية، وأخيرا نائبا لريكان لمدة ثمان سنوات، إذ ازدادت خبرته في الشؤون الخارجية بحكم أنه كان متصلا بمشاكل السياسة الخارجية وقراراتها المهمة أثناء الحرب الباردة، هذا إلى جانب اشتراكه في لجنة خاصة معنية بإدارة الأزمات في مجلس الأمن القومي.(٢٢)

لذلك عندما تم الإعلان في العاصمة السودانية الخرطوم في الثلاثين من يونيو/حزيران ١٩٨٩ عن استيلاء عدد من ضباط القوات المسلحة السودانية على السلطة، وقيام مجلس قيادة الثورة بحل المؤسسات السودانية الدستورية القائمة في السودان، وإعلان حالة الطوارئ في البلاد، سارعت الإدارة الأمريكية لدراسة الموقف الجديد في السودان فاعلن 'هيرمان كوهين' المساعد لوزارة الخارجية الأمريكية، أن حكومته أجرت اتصالات مع الحكومة السودانية لمعرفة خططها وسياستها بالنسبة للمستقبل، وقال إن **حكومته ترحب بما أعلنه المسؤولون بالسودان عن استعداد الخرطوم لاستئناف الحوار مع المتمردين بالجنوب**، وذكر المسؤول أن واشنطن تتوقع تعاون الحكومة السودانية في تسهيل وصول المساعدات الإنسانية إلى الجنوب.(٢٣)

وربما لم يأت القرار الأمريكي الذي عبر عنه كوهين من فراغ، فالولايات المتحدة الأمريكية لم تضع أحكاما مسبقة ترسم على ضوئها خارطة طريقها السياسي بتجاه هذا البلد أو ذلك، لو لم تكن قد تابعت الشأن السوداني عن كثب، ووقفت على أهم مرتكزاته، ذلك يدفع مساعد وزير خارجيتها للترحيب بالانقلاب العسكري الجديد في السودان، من خلال ترحيبها باستعداد الخرطوم للتعاطي مع المتمردين في الجنوب السوداني او أن تتوقع ودا سودانيا بعد طلاق بائن، ومن هنا نبدأ نقطة

انطلاقا في متابعة مسيرة العلاقات السودانية مع الولايات الأمريكية التي ربما همست في أذن أصدقائها من حيران السودان بأن يلقوا بالمودة إلى قادة الانقلاب السوداني الجديد.

إذ لبى النظام المصري (نداء الواجب) وبارك ساعتها النظام الجديد في السودان الذي يشكل الذراع الجنوبي لأمن مصر القومي، وقد رأى النظام السياسي في الخرطوم أن في ذلك ما يرضي غروره، حيث إن توجهاته قد بدأت في محاولة تحييد مصر في مواجهة الانقلاب، وقد نجح في ذلك، لكن الانقلابيين استهدفوا التمويه بالاتصال مع مصر، مدعين دعم العلاقات بين مصر والسودان، وإعادة العلاقات إلى شكلها الطبيعي بين البلدين، وسعى الانقلابيون في نفس الاتجاه إلى أن تقوم مصر بالدفاع عن النظام الجديد في السودان، وتقديمه إلى دول العالم، كما طلبوا من مصر أن تقوم المملكة العربية السعودية بالاعتراف بالنظام الجديد في السودان.(٢٥)

ولم تكن خطوط السياسة السودانية في ظل حكومة الإنقاذ الوطني قد توضحت للساسة المصريين، لذلك نراهم قد استجابوا للنداءات السودانية فاتصلت قنوات العمل السياسي في مصر بالقنوات السياسية في العاصمة السعودية الرياض؛ لحثها على الاعتراف بالنظام الجديد في السودان، على أن تكون السعودية هي البادئة بالاعتراف طبقا لرغبة النظام الجديد في السودان، إلا أن السعودية أشارت في هذا الصدد إلى أن مصر تعد من دول الجوار السوداني وهي الدولة الأقرب للسودان، وأن اعتراف مصر بالنظام الجديد في السودان يعد أمرا ذا أهمية خاصة للسودان، وفي هذا الإطار ناشد الرئيس مبارك وقتها دول قمة السبع الكبار بمساندة النظام الجديد في السودان، رغم موقف دول أوربا وامريكا من (الديكتاتورية الجديدة في

السودان)، واعترفت مصر بالنظام الجديد في السودان، ثم أعقبتها السعودية لياخذ النظام الجديد الشرعية المطلوبة.[٢٠]

وقد اعترفت الأنظمة السياسية للدول المجاورة للسودان بالنظام السياسي الجديد هذه الدول تشكل الخطوط الدفاعية الأخيرة لأمنه القومي، ولكن عندما كشفت هذه الأنظمة ذات الأصول والعناصر غير المتجانسة الهوية الحقيقية لنظام البشير، عبرت عن مواقفها بشكل صريح عن ذلك النظام فأشار الرئيس المصري السابق حسني مبارك بأن تقدير مصر في هذه الجزئية كان تقديرا خاطئا، وكذلك كان الحال مع الدول المحيطة بالعربية وغير العربية، ففي الشمال مصر وليبيا، وفي الشرق اثيوبيا، وفي الجنوب اوغندة وكينيا، وفي الغرب أفريقيا الوسطى وتشاد، وفي الجنوب الغربي الكونغو[٢١]. ومن بعد ذلك ظهر الوجه الأصولي للنظام السوداني في ظل هيمنة البشير – الترابي.

وإذا أضفنا إلى وجود امتدادات ثقافية وعرقية مع هذه البلاد أثرت على علاقاتها ووحدتها القبلية واللغوية، أدركنا مدى خصوصية السودان الأفرو عربية، وأدركنا في ذات الوقت صعوبة حكم الجبهة في السودان.

وربما يتصدى لهذه القراءة من يرى أن في هذه الأنظمة مجتمعات غير منضبطة – وهذا افتراض – نرفع عنه انقلابيو السودان ونزهوا أنفسهم بوضع حاجز سياسي بينهم وبين تلك الأنظمة السياسية السيئة، غير أن صورة الأوضاع الداخلية في السودان تدحض رؤى هؤلاء عندما يدركون أن المجتمع السوداني قد أدرك بداية الخداع لحركة الإنقاذ وذلك عندما استشعر السودانيون أن الانقلاب هو انقلاب عسكري، منسوب إلى القوات المسلحة السودانية، ثم بعد مدة وجيزة اكتشفوا أن الانقلاب ينتمي إلى حركة الإخوان المسلمين وعندما أدرك بعض قادة القوات

المسلحة السودانية ذلك انكروا هذا الوضع، ثم كشف الانقلاب عن وجهه بشكل أكثر سفورا، عندما بدأ بتعيين قيادات الجبهة الإسلامية في مواقع السلطة في السودان والتي استقاها من أرشيف الجبهة الإسلامية القومية، وانطلقوا بعد ذلك بتأسيس المجلس الأربعيني الذي ضم ٣٦ عسكريا كلهم من الجبهة الإسلامية القومية.(٢١)

وقد كان ذلك متصلا اتصالا مباشرا بملف العلاقات الأمريكية السودانية إذ إن بعض الدول التي أشرنا اليها كان يجمعها مع الولايات المتحدة الأمريكية علاقات ودية، بينما البعض الآخر منها يقف مع الولايات المتحدة الأمريكية على طرفي نقيض، وعندها يكون الحابل قد اختلط بالنابل في السودان الذي كان يعاني من حالة عدم استقرار على الصعيدين السياسي والعسكري، وكان لابد لإدارة البيت الأبيض الأمريكي في واشنطن من أن تسفر عن وجهها إزاء سودان حكومة الإنقاذ، التي دخلها الإسلاميون بقوة، سيما وأن الولايات المتحدة الأمريكية قد أولت القارة السمراء أهمية خاصة حيث قسمتها إلى أربعة مناطق.(٢٢)

وجدير بالذكر أنها لم تعد لإقامة تلك المناطق فقط، بل تعمل على إقامتها وربطها بالمصالح الأمريكية بطرق مباشرة وغير مباشرة، منطقة الشمال الأفريقي (الاتحاد المغاربي)- بدون ليبيا - والعمل على توسيع حلف الأطلسي جنوبا ويضم الدول الثلاث: الجزائر، المغرب، تونس، بما لها من تأثير على أمن دول جنوب أوربا ومنطقة القرن الأفريقي بقيام منطقة تجارة تفضيلية وبنى اقتصادية تكاملية ومنطقة الجنوب الأفريقي بخطة مماثلة تلعب فيها جنوب أفريقيا دور الدولة المفتاحية، ومنطقة البحيرات العظمى بما في ذلك جمهورية الكونغو أفريقيا وكينيا وتنزانيا بخطة مماثلة أيضا، على أن تلعب أوغندا بقيادة موسفيني دور الدولة المفتاحية، ومنطقة القرن الأفريقي وتضم ست دول: جمهورية الصومال وجيبوتي وإريتريا

وإثيوبيا والسودان الذي هو في نظر بعض الباحثين الأمريكيين ورجال السياسة يمثل دولة عملاقة من حيث المساحة، وذات إمكانية زراعية تقترب من الدول العملاقة في هذا المجال. (أمريكا وكندا واستراليا والأرجنتين) وإمكانيات تعدينية واعدة من المعادن والثروات المعدنية، كالذهب والنحاس والبترول، وذا كثافة سكانية معقولة وامتدادات ثقافية وديمغرافية في الغرب والشرق والجنوب والشمال، تجعل لهذه الدولة تأثيرات هامة، فضلاً عن أن السودان أكثر من إثيوبيا أهمية للعب دور الدولة المحورية في القرن الأفريقي.(٤٠)

لذلك كانت اللجان الفرعية لشؤون افريقيا بالكونغرس الأمريكي تواصل اجتماعاتها بين الحين والآخر لمراقبة الوضع السياسي في السودان بعد أحداث ١٩٨٩ أكثر من ذي قبل، حتى تضخم الملف السلبي في العلاقات الأمريكية السودانية، وكان أكبر تجسيد لذلك التضخم إرسال الإدارة الأمريكية في ١٩٨٩/٧/٢٠، ٥٥ عضواً من مجلس الشيوخ والنواب الأمريكي للفريق عمر البشير رئيس مجلس قيادة الثورة الذين يبدون قلقهم حول العلاقات السودانية الليبية المتطورة، ووجود معتقلين سياسيين، وكذلك رفض الحكومة السودانية للاتفاقية الموقعة من قبل الميرغني – قرنق، وأخيراً تم غلق الصحف وحل البرلمان.(٤١)

وكانت هذه الهواجس الأمريكية ربما قد افسدت على رجال السياسة في البيت الأبيض الأمريكي سرورهم بانقلاب يونيو/ حزيران ١٩٨٩ في الدولة السودانية، فمخاوفهم من إجراءات النظام الجديد حيال العديد من القضايا المصيرية في السودان لا تتناسب مع الترحيب الأمريكي بالانقلاب الجديد، الذي عبر عنه مساعد وزير الخارجية الأمريكية "هيرمان كوهين" والذي جاء بنفسه إلى الخرطوم في السابع من أغسطس/ آب ١٩٨٩م كأول مسؤول امريكي رفيع المستوى يزور

السودان بعد انقلاب يونيو/ حزيران ١٩٨٩م، إذ اجتمع هيرمان كوهين مع الرئيس عمر البشير الذي شرح له أسباب قيام الإنقاذ وآثار غياب الدولة في العهد الحزبي، وقد أدلى خلال زيارته بتصريح قال: "إن واشنطن تتعاطف مع السودان وترغب في مساعدة النظام السوداني رغم العوائق التي يشكلها القانون ٥١٣"[٤٠].

هذا الموقف يحمل بين طياته السياسة حالة الحذر التي تتبعها الولايات المتحدة الأمريكية، وأصبح الموقف أكثر وضوحاً من خلال البيان الذي أصدرته الخارجية الأمريكية بعد شهر من استيلاء الجيش على السلطة في السودان، خلال المؤتمر الصحفي الذي أجراه المتحدث الرسمي باسم الخارجية الأمريكية "تات ويلر" في ٨ مارس/ آذار ١٩٩٠، وقال فيه رداً على سؤال تم توجيهه إليه حول ما يسمونه بتعليق المساعدات للسودان: "المساعدات الامريكية للسودان تم تقييدها بسبب الفقرة ٥١٣، وهذه الفقرة تمنع تقديم المساعدات الامريكية لأي دولة أطاحت بحكومة منتخبة قلقونا عن طريق أعمال عسكرية"[٤١].

وقد أكد ذلك السفير الأمريكي في الخرطوم قائلاً: "إن ذلك القانون يحول دون تقديم العون للسودان، إلا أنه يسعى بإقناع الكونغرس برفع ذلك القرار"، وذلك أحد وسائل الابتزاز التي درجت على اتباعها الولايات المتحدة قبل أن تنفرد بقيادة العالم، والتي ربما أوحت من طرف خفي إلى أحد سياسيوها بإعداد شروط أمريكية للسلطة الحاكمة في الخرطوم – إذا ما أبدت استعدادها بتنفيذها– بأن تتجاوز عقبة ذلك القانون أملاً في تنشيط العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية والسودان، أو إتاحة الفرصة لطي صفحة الماضي القريب؛ للسير قدماً في طريق جديد لتحقيق تعاون أكبر من ذي قبل وتلخصت تلك الشروط بما يأتي:

١- قيام الحكومة السودانية بإحراز تقدم باتجاه السلام في حرب الجنوب.

٢- تغيير موقف الحكومة السودانية من التشريعات الإسلامية باعتبارها حجر عثرة في حل مشكلة الجنوب.(٤٤)

وربما أن حزمة الإجراءات التي اتخذتها حكومة الخرطوم، والتي تتمثل في وقف إطلاق النار في الجنوب، والاستمرار في عملية شريان الحياة، وعقد مؤتمر الحوار الوطني حول قضايا السلام والإعلان عن رغبة الحكومة في إجراء محادثات مع حركة التمرد.(٤٥)

قد شجعت الولايات المتحدة على إبقاء الباب مفتوحا مع السودان الذي بقي في دائرة اهتمامها رغم ما شهدته العلاقة بين واشنطن والخرطوم من شد وجذب معلن، فقد التقى على هامش اجتماعات الجمعية العمومية للأمم المتحدة في عام ١٩٩٠م وزير الخارجية السوداني "علي محجوب" "هيرمان كوهين" الذي قدم المبادرة لإنهاء الحرب في جنوب السودان، والتي تضمنت الفصل بين القوات وإعلان مدينة جوبا مدينة امنة، بسحب قوات الحكومة والحركة على مسافة معينة خارج المدينة، وتمكين حركة التمرد من المشاركة في الحكومة عبر مؤتمر دستوري وقد رفض السودان هذه المبادرة.(٤٦)

وبهذا نكون قد ناقشنا- ولو بشيء من الإيجاز - المتغير الاول في الأحداث السياسية في السودان، والذي اتصل- قطعا- اتصالا مباشرا بالحدث الاخر الذي هز الإقليم اهتزازا كان له تأثير على تحديد معالم السياسة الأمريكية تجاه السودان، والذي تمثل في احتلال العراق للكويت في أغسطس/ اب ١٩٩٠، إذ اجتاحت القوات العراقية الكويت، وأطاحت بالنظام الحاكم فيه، وشكلت- كما هو معروف- حكومة موالية للنظام العراقي في الكويت.

وقد انتهزت الولايات المتحدة الأمريكية هذه الفرصة السانحة التي أتاحها لها العراق – بغزو الكويت للقضاء على القوة العراقية المتنامية، فجمعت الولايات المتحدة الأمريكية تحيفا من الدول زاد على الثلاثين دولة في التصدي للقوات العراقية داخل الكويت، مما أدى إلى تقهقر القوات العراقية وانسحابها من الكويت، وكان ذلك لا يتفق مع توجهات السودان الذي كان قد اثر الحل العربي والذي يمكن التوصل له، وتحرير الكويت بعد إخراج القوات العراقية منها، وقد أدت تلك التطورات إلى بلوغ مرحلة عداء الإدارة الأمريكية لنظام الحكم في السودان، وبداية التوتر في العلاقات السودانية الأمريكية.(٢٠)

عند ذلك سارت الأمور على غير ما يحب، بعد أن ساءت العلاقة بين واشنطن والخرطوم ووصلت إلى ما يشبه القطيعة التامة، إذ كان اندلاع حرب الخليج في ١٦/١٧ يناير / كانون الثاني ١٩٩١م بمثابة المعول الذي هدم جزءا كبيرا من جدار العلاقة الصلب الذي كان قائما بين الولايات المتحدة الأمريكية والسودان في عهد جعفر النميري مثلا، وقد كان لذلك تأثيره حتى على الجنوب السوداني.

غير أن ذلك الموقف الذي اتخذه النظام السياسي الحاكم في الخرطوم والمتمثل بانحياز السودان إلى جانب العراق في مواجهة الولايات المتحدة الامريكية، لم ينأى بالنظام السوداني الجديد عن الشبهات، فقد عادت أوساط سودانية إلى الإيمان بنظرية المؤامرة ورعت النظام الحديد في الجمهورية السودانية بالعديد من سهام الريبة والشبهة، وسلمت بأن النظام الحاكم في السودان تربطه أوثق العلاقات بالإدارة الأمريكية منذ استيلاء الجبهة الإسلامية على السلطة في أعقاب الانقلاب العسكري الذي تزعمه عمر البشير في ٣ يونيو / حزيران ١٩٨٩م، على الرغم من أن واشنطن قطعت معوناتها للسودان بدعوى إجهاضه للنظام الديمقراطي السابق،

وشبهة ضلوعه انذاك في الإرهاب- فيما بعد- فإن السفيرين الأمريكيين الأول والثاني في الخرطوم نالا أرفع الأوسمة السودانية لمجرد إشادتهما بتجربة النظام في تنمية اعتمادا على الإمكانات المحلية، والجهود الذاتية إثر توقف المعونات الخليجية والأمريكية والأوروبية، عقابا على موقفه المنحاز للعراق خلال أزمة الخليج عام ١٩٩٠.[٤٩]

وذهب آخر بإتهام النظام السياسي في السودان بإجراء لقاءات مع العدو الصهيوني، وسمى القائمين على إدارة شؤون السودان بالعصبة التي تظن أنها من الذكاء بحيث يتسنى لها اللعب بالبيضة والحجر - كما تقول الثقافة الشعبية السائدة، ومنها على سبيل المثال أنهم جاءوا لينذروا قوما حادوا عن جادة الحق وهم من الغافلين، ومنها لادعاؤهم أنهم يحكمون بالإسلام ويطبقون شريعة سواء اتفق معهم أو اختلفوا، ومنها أنهم تجردوا لوجه الله، وتصدوا لحمل أمانة أبت السموات والأرض والجبال أن يحملنها، وهكذا سرت الأباطيل بين الناس، وظلوا هم في غيهم سادرين، وكأنهم لا يعلمون أن الأيام ستبدي للناس ما كانوا يجهلون.[٥٠]

وعندما قد تناولنا موقف النخبة السياسية والثقافية في السودان عن انقلاب (يونيو/ حزيران ١٩٨٩، فلابد لنا من أن نتناول ولو بشيء من الإيجاز وجهة نظر قوى التمرد في جنوب السودان، لتتمكن من الاقتراب أكثر فأكثر من طبيعة النظام السياسي الحاكم في الخرطوم، فقد وصف جون قرنق الانقلاب العسكري بأنه انقلاب خطير في تاريخ السودان، لأنه لم يكن انقلابا عسكريا بواسطة الجيش وعن أجل الجيش بل كان انقلابا عسكريا باسم الجبهة الإسلامية، وهي حركة سياسية لها ايديولوجية ورؤية للمجتمع[٥١]. ولم يعد يبقى لدينا سوى أن نقف على تأثير المتغير الأخر في السياسة الدولية، المتمثل بإنهاء الحرب الباردة بين الولايات المتحدة

والاتحاد السوفيتي السابق على السودان – موضع بحثنا– قبل تأثير على مجمل السياسة الدولية سواء في المنطقة وفي العالم أجمع، ففي عام ١٩٩٠ انتهت الحرب الباردة، ولم يعد السودان ذا أهمية استراتيجية بالنسبة للأمريكان، او على أقل تقدير لم تكن هناك رؤية من قبل الإدارة الامريكيـــة تـــدور ووظيفة جديدة للسودان، فضلاً عن طبيعة نظام الجبهة الإسلامية، وقد أهمل السفير الأمريكي "ترسون" تدهور العلاقة في ثمان نقاط وهي انقلاب حزيران ١٩٨٩، وانتهاك حقوق الإنسان، غياب الديمقراطية، حرب الجنوب وتحويل النازحين من الأطراف والمدن، ووقوف السودان ضد التدخل الأمريكي في حرب الخليج الثانية، وايواء منظمات إرهابية، ومقتل بعض موظفي المعونة الأمريكية فيما بعد.(٣١)

ويبدو أن بعض ما جاء به ترسون يجافي الحقيقة، فهو لم يقف على مسافة واحدة منها ومن النظام الحاكم في السودان، فليس سياسة البيت الابيض الأمريكي طيبون إلى هذا الحد بحيث يتركون السياسيين في الخرطوم يتصرفون على هواهم لاسيما بعد اكتشاف النفط وارتماء النظام الحاكم في السودان في الأحضان الإيرانية، وإعطاء ايران امتيازات لم يكن يحلم بها يوما ما في السودان، والذي أصبح قاعدة انطلاقه باتجاه القرن الأفريقي بشكل خاص والقارة السمراء بشكل عام.

ودليلنا على ذلك أن الإدارة الأمريكية كان لها رد فعل سريع إزاء تصرفات النظام الحاكم في الخرطوم، مما أحدث شرخا في العلاقات السياسية بين الولايات المتحدة والسودان على حد تعبير رجالات السياسة في السودان. ومن الموالين لحكومة الإنقاذ الوطني، إذ عمدت الإدارة الأمريكية إلى توثيق علاقاتها مع الحركة الشعبية بعد انهيار حائط برلين وسقوط الشيوعية، بما فيها نظام منجستو ميريام في إثيوبيا

الذي كان يمثل رمزا للشيوعية إذ اعتمدت الحركة الشعبية بصورة كبيرة على المساعدات الأمريكية والمنظمات الطوعية ذات الصلة بها.(٣٠)

والدليل الأخر الذي يدافع به الباحث عن رأيه تمثل في العديد من المساعي التي قامت بها الولايات المتحدة الامريكية لإيجاد بديل ناجح لها في السودان يمكن أن تتعامل معه، بعد أن أوصدت أبواب العلاقة بين واشنطن والخرطوم، إذ حاولت الإدارة الأمريكية الانفتاح على التجمع الوطني الديمقراطي- تجمع المعارضة الشمالية والجنوبية- الذي أفلح في كشف مساوئ النظام ونجح في زيادة تدهور الثقة بين أمريكا والنظام السوداني، ولكنه فشل في أن يكون بديلا مقنعا لأمريكا أو لأي من حلفائها الدوليين أو الإقليميين عربا أو أفارقة، فقد اكتفت أمريكا بتأييد التجمع الوطني الديمقراطي سياسيا وإعلاميا، ولكنها أعلنت حجب دعمها العسكري والمالي عنه طيلة الفترة الماضية، ومنحت دعميها الكامل سياسيا وإعلاميا واقتصاديا وعسكريا لأحد فصائل الأصدقاء الموثوق بهم دولا كانت أو منظمات.(٣١)

وكان من الممكن ألا تصل الأمور إلى هذا المستوى من التشنج بين أقطاب العملية السياسية في واشنطن والخرطوم لولا انتهاء الحرب الباردة، وتفرد أمريكا في قيادة العالم الجديد إذ أخذت تدير أمور العالم السياسية بالكيفيات التي تراها وتتعامل مع الأزمات التي تنشأ هنا وهناك على أسس (ميكافيلية)، فقد أطلقت الإدارة الأمريكية برئاسة كلينتون بوش الأب أقوى حملة من الانتقادات ضد حكومة الإنقاذ في السودان، وفي تقرير اللجنة الرباعية لشؤون أفريقيا بمجلس الشيوخ الأمريكي بواشنطن، أعلن رئيس شؤون الدول الأفريقية جون هيرمان عن انتقادات موسعة لمجلس قيادة الثورة بقيادة عمر البشير بعد توليه السلطة وذلك بعد تسعة أشهر، كما أعلن أن الولايات المتحدة الأمريكية لديها وسيلة عديدة للتعامل بالضغط على

حكومة السودان وإحلال السلام في السودان، وعلى المدى الطويل يتم التركيز والاهتمام بحقوق الإنسان، كرد على ممارسة الحكومة السودانية العديد من الإجراءات التعسفية وإساءة استخدام السلطة، وزجرها للأحزاب والجماعات والنقابات، وكلها عوامل مصادة للديمقراطية المزعومة التي تريد الولايات المتحدة نشرها.(٥٤)

فبدأت حملة من التراشق بالاتهامات بين أصدقاء الأمس وأعداء اليوم – الولايات المتحدة والسودان – حيث حذرت وزارة الخارجية الأمريكية من أنها قد تدرج اسم السودان في قائمة الدول التي تؤوي الإرهابيين، وقالت الخارجية الأمريكية: إن **دلائل قوية تؤكد أن السودان له علاقة وثيقة مع دول تعير الإرهاب، هي إيران والعراق وليبيا**" وأوضح المتحدث الرسمي أن الولايات المتحدة الأمريكية عبرت عن قلقها الشديد لحكومة الخرطوم بعد تزايد وجود منظمات إرهابية، وقال المتحدث: إن **الولايات المتحدة الأمريكية تتابع الموقف في السودان بكل قلق**".(٥٥)

ثالثا– اتساع رقعة المعارضة لحكومة الإنقاذ، وانحسار فرص السلام في جنوب السودان:

اتسمت العلاقة بين الولايات المتحدة والسودان بالتذبذب في ولاية الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب، فلا هي مستقرة على حال واحدة من التأزم التام، ولا هي متحركة باتجاه الود المطلق، حتى عندما رأت الإدارة الأمريكية أن تكون على مقربة من الإدارة السياسية في الخرطوم، يوم أدى "هيرمان كوهين" مساعد وزير الخارجية الأمريكي دورا بارزا في توثيق العلاقة المشتركة بينهما – كما رأينا في المبحثين السابقين – والذي كان دائم التردد على الخرطوم، وتعددت لقاءاته ومشاوراته مع الترابي الذي لم يكن يبرح منزله في المنشية، وقد اعترف هو

شخصيا في أحاديثه الصحفية بأن كوهين قد عرض عليه الخطة الأمريكية الكونية الخاصة بمنطقة القرن الأفريقي، وأشار عليه اختيار" ملس زيناوي رئيسا لإثيوبيا بعد إزاحة منجستو عن السلطة، وكذا اختيار "أسياسي أفورقي" رئيسا لأريتيريا فور نيلها الاستقلال.[٣٩]

وقد كان عميد الإسلام في السودان – وقتئذ – حسن الترابي نفسه مرتبكا في كيفية اختيار الطرائق التي كان يدير بها شؤون السودان في مجال السياسة الداخلية والخارجية، فيما هو يتحدث بمنطقين، منطق العقائدي ومنطق السياسي فعندما ينطرق الحوار إلى موضوع الإسلام والغرب يراهن على الشعوب، أما عندما ينحو الحوار منحى السودان الدولة والغرب يتحول إلى سياسي براغماتي، ويفرق بين المصالح والمبادئ والمصالح مع الفئات الحاكمة في الغرب، وهي التي يراهن على انتصارها في السودان نهاية الأمر. والغرب هنا أمريكا في الطليعة ثم بريطانيا وأوروبا، ومنطق المصالح هو الذي يراهن عليه الترابي بالنسبة إلى دعم إثيوبيا وإريتريا وحتى أوغندا للمعارضة السودانية.[٤٠]

ومما يؤكد ذلك ويعطينا دليلا قاطعا على صحة ما ذهبنا إليه بعد قراءة واقعية للواقع السياسي في السودان بعيد الحيادية، أن هناك نخبا سودانية من داخل حكومة الإنقاذ الوطني قد جاهرت بذلك وأشارت إليه بكل وضوح، بينما هناك نخب أخرى لمحت إليه على استحياء فقد قال السيد "معاوية عثمان خالد" الذي كان يشغل منصب الناطق الرسمي لوزارة الخارجية السودانية ردا على تحديد العقوبات السنوية الأمريكية للسودان: **إن الولايات المتحدة الأمريكية تفتقر للإرادة السياسية الشجاعة الكافية التي تمكنها من اتخاذ قرار حاسم في شأن الاتهام في دفع**

القضايا السودانية باتجاه الحل، ورفع العقوبات في هذه المرحلة الحاسمة من تاريخ السودان" .(٥٩)

وإن كان السيد معاوية قد قال ذلك في فترة مقدمة بعض الشيء على الحقبة التي نناقش ملابساتها في هذا المبحث، يبدو أن معاوية كان من بين ما رشح عن عقله الجمعي كسياسي، وهو لا يجافي الحقيقة فيما ذهب إليه ولا يجانبها، تلك هي المسارات العامة للسياسة الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة في السودان وغيره من الدول المستضعفة، لاسيما إذا علمنا أن الذي تناول السياسة الأمريكية بهذا الوصف المبتكر كان عاملاً في السفارة السودانية بأمريكا نفسها، أي انه كان يجلس بالقرب من البيت الأبيض في واشنطن، ولدمن النظر إلى ناطقيه وهو يزنون حديثهم بميزان الذهب.(٥٩)

ومنطق العصى والجزرة الذي كانت إدارة البيت الأبيض الأمريكي تتعامل به بعد انتهاء الحرب الباردة مع دول العالم الثالث بشكل عام، كان حاضراً في التعامل مع السودان أيضاً بشكل ما، ويبرز ذلك من خلال التهديد الأمريكي الذي حمله مساعد وزير الخارجية الأمريكي "روبرت هوديك" خلال زيارته للخرطوم في ديسمبر/ كانون الأول ١٩٩١ وجاء فيه: "أن إدارة بوش ستضع السودان على قائمة الدول الراعية للإرهاب، إذا ثبت أن هجوم إرهابيا قد انطلق من السودان، فإنه بالتالي أصبح غير مؤهل للحصول على مساعدات إنسانية أمريكية بلغت ٧١ مليون دولار عام ١٩٩٢م".(٦٠)

وتلك كانت هي العصى الأمريكية، لكنه بعد أشهر قليلة انعطفت تلك السياسة الأمريكية تجاه السودان انعطافاً لا يتسق مع حزمة التهديدات التي كانت إدارة بوش الأب قد أطلقتها، وكلفت هوديك بحملها إلى الخرطوم، فقد استقبلت واشنطن في

الرابع والعشرين من نيسان ١٩٩٢، الدكتور "غازي صلاح الدين" وزير الدولة السوداني، الذي وطأ أرض الولايات المتحدة الأمريكية على رأس وفد كبير، قد تمكن الوزير السوداني خلال الزيارة من شرح وجهة النظر السودانية حول القضايا الخلافية بين البلدين.(٦١)

ليبقى حبل المودة بين الخرطوم وواشنطن متينا، ويصبح نموذجا يقتدى به في مجال العلاقة السياسية التي ينحصر نطاقها فوق موائد اللقاءات السياسية التي يوحي ظاهرها بالعداوة والبغضاء ، بينما يتسع نطاقها تحت تلك الطاولات، فقد زار السودان في أغسطس/ اب ١٩٩٢ المستر "ميرفن دايمللي" رئيس اللجنة الفرعية للشؤون أفريقيا بالكونغرس، "محمد أمين خليفة" رئيس المجلس الوطني في السودان، إذ تناول اللقاء مناقشة القضايا الخلافية بين البلدين، وأعرب المستر ميرفن عن ارتياحه للإصلاحات الاقتصادية في السودان، وأشار إلى أن هذه الإصلاحات تفتح آفاق الاستثمار التجاري بين البلدين، واقترح أن يكثف السودان اتصالاته برجال الأعمال من الأقلية الأمريكان وحثهم على المجيء للاستثمار في السودان والنفاذ من خلالهم للتأثير على صانعي القرار الأمريكي.(٦٢)

وتلك كانت هي الجزرة الأمريكية، فاستمرت الحالة التي حددت طبيعة العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية والسودان، والتي أشار كتاب (جل لاسك) Gill Lusk (السودان وأمريكا) والذي أكد أن سياسة الإدارة الأمريكية في السودان لم تكن موحدة، ويسودها نوع من الارتباك والتذبذب، فيما قامت سياسة متذبذة تجاه السودان في إطار السياسة الأمريكية تجاه القرن الأفريقي، وهي سياسة متواصلة ومستمرة تقوم على التوفيق مع تحالف القرن الأفريقي مع موسكو من ناحية، والتحذير والتهديد من ناحية أخرى.(٦٣)

وتلك هي أهم ثوابت السياسة الأمريكية تجاه دول العالم الثالث، ولو أننا ذهبنا أبعد من ذلك بقليل لاتضحت لدينا بشكل أكبر الصورة الحقيقية التي كان عليها الواقع السياسي في السودان، ولزال الغبش الذي كان يحيط ببعض مشاهد الصورة العامة لذلك الواقع، خاصة عندما نجد أن أعضاء الكونغرس الأمريكي والإدارة الأمريكية والمخابرات الأمريكية يكثرون زيارات الترابي المتكررة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ولقاءاته وحواراته السرية الموسعة معهم بطلب محدد هو أن يظل الترابي على علاقته الوثيقة مع جماعات الإسلام الأصولي، وأن يوافي الأجهزة الأمريكية بما لديه من أفكارها ونشاطاتها أولا بأول.(٢٤)

بعد هذا كله ليس لأحد من ذوي النوايا الحسنة أن يلتمس عذرا للترابي، الذي كان له دوره البارز في توجيه السياسة السودانية على سكة الازدواجيـــة، وفق نظريته المعروفة (الاستراتيجية الموضوعة للتمكن الإسلامي) والتي كانت تمثل أساسا في إدارة العلاقات السودانية الخارجية، وتتمثل في الورقة التي تحدد ملامح السياسة الخارجية للجبهة القومية الإسلامية في السودان، كما زادها خبرة الجبهة القومية الإسلامية بأدوات جديدة لم تكن متاحة لغيرها من الأحزاب السودانية على حد تعبير الترابي نفسه، وإن كانت تنطلق من خاصية مشتركة تتمثل في الارتباطات العابرة للقوميات الدينية والسياسية للجماعات السياسية السودانية، ويميز الترابي في العلاقات الخارجية للحركة الإسلامية بين ما يسميه العلاقات الحركية، ويقصد بها العلاقات بين الحركة الإسلامية السودانية وغيرها من حركات إسلامية في الخارج لاسيما الحركات والمنظمات الإسلامية في أوروبا وأمريكا الشمالية وبين العلاقات العالمية، يقصد بها علاقات الحركة الإسلامية بدول العالم المختلفة، والتي يصنفها إلى دول عتقة ودول لا تنفك عن الكيد للإسلام والمسلمين.(٢٥)

وبغض النظر عن رأي السيد الترابي، إلا أن ذلك لا يبرء ساحته أو ينفي توبه عن الدنس الأمريكي، فهناك ما هو أدهى وأمر من كل ذلك الذي حثنا عليه نحن لا نريد في هذ المقام أن نكشف مساوئ احد رؤوس النظام السوداني خشية الوقوع في اللا حياد ونبتعد عن الموضوعية ظانين أن النظام السوداني الذي يعد الترابي أحد أهم أقطابه لا يحتكر لنفسه فقط حق امتلاك المساوئ السياسية، فالنظام السياسي العربي في الأغلب الأعم فيه ما هو أسوء من مساوئ النظام السوداني بكثير.

وتلك هي الحقيقة التي يجب أن نقول، فالارتباك والتناقض كانا يحكمان سياسة السودان في المحيط الدولي، حيث أوقفت أوروبا الغربية- باستثناء فرنسا- المساعدات الاقتصادية للسودان ووضعت شرطاً أساسياً لعودة هذه المساعدات، وهي العودة للديمقراطية وتحقيق السلام في جنوب السودان، واحترام حقوق الإنسان والاتفاق على برنامج اقتصادي مع صندوق النقد الدولي، وقد قام البرلمان الأوروبي في يونيو/ حزيران ١٩٩٠م بوقف المفاوضات في إطار برنامج الدعم المستقبلي في اتفاقية لومي .[٢٨]

والغريب في الأمر ان نطاق القهوة قد أتسع مع بريطانيا على حين غرة، بعد أن كانت من أكثر المؤيدين لانقلاب يونيو/ حزيران ١٩٨٩، ويدعم هذا الاعتقاد وجود السيد "باتريك رايث" نائب وزير الدولة في وزارة الخارجية البريطانية في الخرطوم حتى قبل دقائق من وقوع الانقلاب[٢٩]. هذا على المستوى الدولي، أما على المستوى الإقليمي فقد سعت حكومة الإنقاذ لدعم حركات التمرد الأوغندية في مواجهة مع الحكومة الشرعية، واحتضنت القوى المؤيدة لعايدي أمين[٣٠]. حتى أن الحكومة الأوغندية أعلنت عن انقلاب عسكري في أوغندا بقيادة وزير مسلم،

وأعلنت أن الجبهة قدمت مساعدات لهذا الانقلاب، وقامت حكومة أوغندا وقتها بطرد سبعة من الذين ينتمون للجبهة القومية الإسلامية في أوغندا[٢٩].

وأدت تلك المواقف غير المتوازنة التي اتسمت بها حكومة البشير إلى وقوعها في فخ الازدواجية الذي أطّر علاقة النظام السياسي في السودان مع تشاد (مثلاً)، فقد تذبذبت مواقف النظام الحاكم في الخرطوم مع ذلك بين "حسين حبري وإدريس ديبي" إلى أن قام الأخير بيجوم على تشاد وأعلنت يومها حكومة البشير إدانة وشجب ذلك الهجوم واعتبرت لحسين حبري، وأكدت له أنها سوف تعمل على تجريد المعارضة من أسلحتها، وقامت باعتقال المتعاونين مع إدريس ديبي في كل من الخرطوم وفيالا والفاشر ، وأرسلت الحكومة وقتها قوات إضافية للحد من فاعلية المعارضة التشادية في مواجهة حسين حبري، وبالتالي أكدت تلك الرؤية السياسية على مدى تخبط تلك السياسة، بل وإن شئت قل مدى انتهازيتها، فعندما انتصر إدريس ديبي الرئيس التشادي، سعت الحكومة لإصلاح ذات البين بينها وبين الحكومة التشادية.[٣٠]

وكان أيضا من النتائج الطبيعية، أن تكون لدول الجوار السوداني مواقف متشنجة تتعامل موضوعيا مع السياسة الخارجية للسودان الجديد، والتي أفصحت حوادث الأيام المتقاصي والداني عن هويتها، قبل أن تفصح هي عن سمات نظامها وإيديولوجية التي اتسمت بالتخبط.

فبدأت تلك الدول في الخندقة بمواجهته كنتيجة طبيعية لانعكاس الأوضاع الجديدة في السودان على القوى والتيارات غير الإسلامية في السودان، ومساعدة تلك الرؤية على إنعاش الحركة الشعبية لتحرير السودان والجيش الشعبي لتحرير السودان، إذ قدمت دول الجوار السوداني كل المساعدات لهذه الحركة في مواجهة الحكومة الجديدة، سعيا وراء تحجيم حكومة الإنقاذ، والحد من تنفيذ سياستها الجديدة في

المنطقة. فإذا ما أضفنا إلى ذلك أن إثيوبيا حكمتها الفلسفة الماركسية بقيادة منجستو هيلا مريام، وهو نظام يختلف كليا وجزئيا عن توجهات النظام الجديد في السودان، وإثيوبيا تشترك في حدود مباشرة مع السودان يبلغ طولها ٢٠٠٠كم وبالتالي سعت حكومة الإنقاذ للدخول في مواجهة غير مباشرة مع النظام الإثيوبي والعكس صحيح[٣٠].

أما على مستوى العلاقات السودانية العربية، فبعد انضمام مشروع إعادة أسلمة المجتمع في برنامج تفن الذي أعده الدكتور الترابي، وتعلق الأمر بتنسيق الحركات الإسلامية، وتجميع هذه الحركات في (دولية إسلامية) تجمع كل الشعوب ولا تجمع الدول المسلمة بهدف إعادة الهيكلة، وفي اتجاه تحقيق التماثل مع النظام العالمي الذي يسيطر ويهيمن عليه الغرب، انعقدت أيدا المؤتمرات الشعبية الإسلامية التي بدأت في الخرطوم في إبريل/ نيسان ١٩٩١، ونوقشت في اجتماعاتها على نطاق ضيق المسائل المتعلقة بتوريد السلاح، وأصبحت الخرطوم في الواقع مركز القاعدة قادة الحركات الإسلامية المسلحة ومجموعاتها، وأصبحت أيضا موقعا خاصا لأفراد الجهاد الإسلامي والجماعة الإسلامية في مصر، وجماعة حماس في فلسطين، والجبهة الإسلامية في الجزائر، والنهضة التونسية والمجموعات الإسلامية الليبية[٣١].

وهذا يتقاطع كما نرى مع توجهات الدول العربية التي استهدفها المشروع ويتعارض مع سياساتها؛ لذلك فإنه سينعكس على طبيعة العلاقات السودانية مع دول الجوار العربي أولا، في وقت لم تكن العلاقات الخارجية السودانية مع الدول العربية التي تقطن أسيا قائمة على الود الذي يلبي طموحات السياسيين السودانيين في الخرطوم، لكن الأهم من كل هذا وذاك أن العلاقات التي كانت قائمة بين النظام

الحاكم في السودان والسودانيين أنفسهم لم يكن الارتياك يمنأى عنها ولذلك نراها غير متزنة، أو لنقل إنها غير قائمة على قاعدة رضى الدولة عن مواطنيها، أو رضى المواطنين عن حكومة كان الإنقاذ اسما لها، وربما رأى بعض السودانيين أنها على غير ذلك المسمى، مما جعل السودانيون يتربصون بالنظام الجديد في الخرطوم قبل أن يحتفي قادة السودان بالذكرى الأولى للانقلاب.

بعد ذلك كله حدث ما حدث، ففي إحدى أمسيات شهر ابريل/ نيسان ١٩٩٠ وعشية عيد الفطر المبارك فوجئ الشعب السوداني بخبر بثته إذاعة لندن، حول إعدام ٢٨ ضابطا من قادة الجيش السوداني، بعد فشل محاولة انقلاب كانوا يخططون خلالها للإطاحة بنظام الإنقاذ، فنزل الخبر كالصاعقة على آذان المواطنين في ربوع السودان، لكن الإعلام المحلي لم يقترب من هذا الخبر، فكتم أهالي الضحايا أحزانهم ولم يجرؤ أحد على طلب استرداد جثامينهم، ولم يجدوا من يبلغهم بمقابر هؤلاء القادة حتى أن بعض عائلاتهم ما زالت تعتبرهم مفقودين، ولم يتلقوا العزاء فيهم رغم مضي أكثر من عقدين على رحيلهم، هذا الحادث ربما يكون أكثر المحطات دموية في تاريخ الإنقاذ، ولم تتم بشأنه أي محاكمة سرية أو علنية، وربما يظل من الأسرار المهمة التي يتحفظ عليها نظام البشير إلى آخر لحظة في وجوده بالسلطة.(٣٢)

ربما صحيح أن ذلك الحدث كان أكثر الأحداث دموية في عمر نظام يونيو/ حزيران ١٩٨٩، لكنه و (الحق يقال) لم يكن الأخير، فقد بقي العنف أحد أهم الإجراءات التي عمد النظام الجديد في السودان لاتخاذها حيال كل من يقف معه على طرفي نقيض، مما حدا بالعديد من القوى والأوساط السودانية إلى اتخاذ مواقف خاصة تعبر من خلالها عن رفضها الكامل للإجراءات التي اتخذتها حكومة الإنقاذ.

لذلك انقلت مجموعة من المثقفين السياسيين الجنوبيين من غير الملتزمين رسمياً بعضوية مجموعة (توريت– مجموعة ناصر) والمنشقة عن الحركة الشعبية لتحرير السودان، وهم يقيمون خارج أراضي السودان في أوروبا وأمريكا، وبعضهم يشغل وظائف في جامعات أو منظمات دولية، على تنظيم اجتماع للتداول والرأي بشأن قضية الجنوب، وقد تم الاجتماع في الفترة من ٣– ٨ سبتمبر/ ايلول ١٩٩١ في قصر (ادير) بجمهورية ايرلندا وذكرت وكالات الأنباء العالمية إن موعد الاجتماع وأسماء المشاركين فيه كان قد تحدد قبل إعلان مجموعة الناصر توقفها وبيانها تجاه مجموعة توريت، ويستندون في هذا الرأي إلى أن إعلان أدير لم يشر من قريب أو بعيد إلى دعوة القيادة المنشقة لمطلب الانفصال والتغيير الذي حدث في طروحات فرنق الفكرية تجاه مستقبل الجنوب خاصة والسودان عامة، وكان من بين الأسماء المشاركة "بونا ملوال" و"دكتور فرنسيس دينق" و "دكتور لوال أشويك" و "دكتور خستان واي" و "جوردون موركنك" و "كلمنت جانزا" و "ديفد شنك"، وكلهم من كبار ساسة الجنوب تاريخيا وقد أصدر المجتمعون وثيقة بعنوان (إعلان أدير حول مستقبل سودان) في سبتمبر/ ايلول ١٩٩١، وجاء فيها " إن بلادنا في عبارة موجزة تطورت على هدى خطوط متوازية تقسيمية، أساسها العروبة في الشمال والأفريقية في الجنوب، وتقوم باللغة العربية والإسلام والثقافة العربية بتعزيز العروبة ومساندتها وتقويتها، أما العامل الأفريقي فنتائج عن وحي كفاح الشعوب الأفريقية من أجل الحرية من الهيمنة الخارجية، وحق تقرير المصير، وفكرة حديثة بشأن بناء أمة تخترق كل الحواجز المبنية على التعريف العنصري والعرقي والثقافي أو الديني، مع وجود فكرة (السودان) إطارا علميا يحيط بتلك الفكرة" (٣٤).

ولم ينته كل شيء عند هذا الحد، فقد تحركت أوساط أخرى بذات الاتجاه خاصة الجنوبيين الذين بدأ صبرهم بالنفاد، وكان من بين تلك الأوساط نخبة السياسيين المستقلين، وقد اشتملت تلك الأوساط على شخصيات وأسماء من الجنوبيين مثل أبيل ألير و جوزيف طمبرة و جوزيف لاقو الذين سبقت لهم المشاركة في الحياة السياسية السودانية، أو تقلدوا مناصب تنفيذية وإدارية عليا في البلاد، ويقيم جزء منهم في السودان ويقيم الجزء الثاني خارج البلاد، وكان الرأي العام السائد بين هذه الشخصيات هو أن الفيدرالية هي الحل المناسب للموقف. ويرى البعض الآخر أن أهل الجنوب أفارقة، وسوف يكون من الصعب عليهم التعايش مع أهل الشمال العرب، فضلاً عن هذه المجموعة يمكن الإشارة الى بعض التنظيمات الفكرية والسياسية والعسكرية التي أفرزتها الأزمة، وإن كانت على مستويات هامشية من حيث التأثير والفاعلية بالنسبة لوجهات النظر، أو المجموعات التي سبقت الإشارة إليها، ومن الأمثلة على هذا حزب العمال والفلاحين، وغيرهم من الجماعات الماركسية المنوعة التي كان وجودها مرتبطاً بأوضاع الساحة والصراع العالمي قبل أن تضع الحرب الباردة أوزارها، وانتهاء وجود الاتحاد السوفيتي والمعسكر الشرقي ومن الأمثلة ايضا منظومة الأنيانيا[٣٥] و وهي فصائل عسكرية جنوبية كانت تقاتل ضد الحكم المركزي في الشمال السوداني منذ حكم نميري.[٣٦]

أما في الجنوب، وإزاء ذلك كله فقد توفرت العديد من الشروط التي أوصلت العلاقة بين النظام الحاكم في الخرطوم والمتمردين في الجنوب إلى نقطة كان يجب الوقوف عندها على أعتاب حل مناسب، فلم تكن آلة الإعلام العربي صديقة لنظام الخرطوم، بل كانت من أهم مصادر إذكاء الصراع وإشعاله بينه وبين الرأي العام العالمي، لاسيما أنها لم تكن محايدة بل منحازة لوجهات نظر وآراء المعارض لنظام

الخرطوم... الخ، وأصدقاء نظام الخرطوم من دول العالم الاخرى لم يتخذوا موقفا دفاعيا عنه، ولم تقم أجهزتهم الإعلامية بمهاجمة الإدارات السياسية التي تصادمه، بل اكتفت بدور حيادي واصبحت قناة توصيل لمطالب ورغبات الدول العربية التي تملي شروطها لإعادة الثقة والتعامل معهم، ولم تكن هذه الدول ذات وزن يعادل قدرة وحركة وإمكانات الدول التي تحاصر السودان بالعداء.(٣٣)

فضلاً عن أجواء الاحتراب التي هيأتها تصريحات وتفسيرات مجموعة تورابي، والتي قالت: إن شمال السودان لن يتراجع عن تطبيق قوانين الشريعة الإسلامية وانه لم يقبل السودان الموحد العلماني الديمقراطي الفيدرالي، مما ساهم في تهيئة أجواء بديلة لتلك التي اتسع خلالها نطاق الحرب التي دارت رحاها عامي ١٩٩١- ١٩٩٢م، واتسع ميدان العمليات ليصل الغرب والشرق في سعي كافة الجماعات المهمشة (جبال النوبا وإنبي وجبال الأنجسنا وجماعة أمة البجة) لرفع المظالم التاريخية عن كاهلها.(٣٤)

وكان لابد لكل ذي عقل في السودان من أن يدلو بدلوه ويحسم أمره تجاه السلام الذي يبقى ضالة الفرقاء المتحاربين على حد سواء، فحتى السلام نفسه كان يختبئ تحت رماد أزمة الجنوب التي انحسرت فرص حلحلتها، وها هو نظام الإنقاذ نفسه يدخل صراعا مع القوى المعارضة له في الداخل، مع التأييد الذي تحصل عليه المعارضة من الخارج ماديا ومعنويا وإعلاميا وسياسيا، وهذا ما جعل النظام مشغولا بترتيب الأولويات وفي مقدمتها تأمين النظام وحمايته والدفاع عنه وابتداع الوسائل الاقتصادية التي تتكفل بعبء الانفاق على هذه الأولويات، وطرح برنامج داخلي لترتبط به الجماهير، ويحقق جزءا من طموحاته، ومحاولة الانتصار على

الصعوبات والإشكاليات التي لم تفلح أدوات الحكم السابقة في إيجاد حل لها، ومحاولة كسر طوق العزلة العربية والإفريقية والعالمية.(٣٩)

وتلك كانت فرصة حكومة الإنقاذ لإنقاذ ما تبقى من السودان، وكان السلام هو المفتاح المركزي الذي كان يمكن لنظام الإنقاذ أن يفتح به أبواب المعونة الأيدية لأبناء الشمال من جهة، وأبناء الجنوب السوداني الذين فتكت بهم أهوال حرب لا طائل منها من جهة أخرى، بدأت مفاوضات أبوجا الأولى تحت رعاية الرئيس النيجيري "ابراهيم بابنجيدا"، واعترف الطرفان بضرورة الحل السلمي لمشكلات السودان.(٤٠)

ومهما يكن الأمر فإن المحادثات في أبوجا عاصمة نيجيريا تعد أول محادثات للسلام بين عدد من أطراف النزاع المسلح وبحضور وسيط سوداني الأصل. ولقد بذلت في هذه الوساطة جهودا واتصالات قام بها السكرتير العام لمنظمة الوحدة الإفريقية، ثم تولاها الرئيس بابنجيدا بصفته رئيسا للمنظمة منذ عام ١٩٩١. وأخذت الاتصالات والترتيبات التي قامت بها نيجيريا وقتا طويلا خلال عامي ١٩٩١-١٩٩٢ إذ تم الاتفاق بين طرفي النزاع على جدول أعمال الاجتماع وأعلنت الأطراف أسماء وفودها التي ستشترك في الاجتماع، وهذا الإنجاز النيجيري يعود إلى أسباب كثيرة داخلية وخارجية تختص بأوضاع السودان. ولكن لابد من الإشارة إلى خبرات وممارسات الأوساط النيجيرية التي لها دور هام في التوصل إلى ترتيب الاجتماع، فتجربة وخبرة نيجيريا طويلة ومتنوعة في هذا المجال. فقد عرفت حكم العسكر والحرب الأهلية والدعوة إلى الانفصال، ثم توصل أطراف النزاع المسلح في نيجيريا إلى تسويات سياسية قامت بموجبها جمهورية مدنية

فيدرالية، وتمت صياغة دستور فيدرالي يتناول توزيع السلطة والثروة بين الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات.(٥١)

وإذا كان الاخفاق نتيجة حتمية لمحادثات أبوجا بين الفرقاء السودانيين فإن الاتفاق الذي حصل بين جناحي الجيش والحركة الشعبية لتحرير السودان على حق تقرير المصير بقي أرضية مشتركة بينهما، حتى صار موضوع حق تقرير المصير عند ذلك الحين مطلبا أساسيا للنضال قوى التمرد في الجنوب السوداني.

وكان ذلك أحد ثمار الأحداث التي جاءت بها مجموعة الناصر للمفاوضات والتي كانت محددة وواضحة، وهي التفاوض حول الانفصال، فأسست الحركة الشعبية (جناح الناصر) مطالبها الانفصالية على حقيقة فشل جميع تجارب ومحاولات التعايش المشترك التي جرت تجربتها من قبل، كذلك نظرت الحركة إلى مسألة النزاع حول الهوية كونها العقبة الأساسية أمام الوحدة، وقد أكد "لام أكول" في خطبة الافتتاح في مؤتمر أبوجا على ضرورة منح الجنوب الاستقلال الكامل، ويرى أن الاستفتاء هو الوسيلة المناسبة لمعرفة رغبة شعب جنوب السودان في الاختيار بين الوحدة أو الانفصال.(٥٢)

أما على الجانب الآخر فقد كانت كواليس المؤتمر تضج بالتناقض الذي كان يغلف أقوال الأوساط الحكومية التي حضرت المؤتمر، والتي تتقاطع مع أفعالها التي كانت تجري على مرأى ومسمع من الناس، ففي الوقت الذي كانوا يحملون فيه تقرير المصير بيدهم اليمنى كانت يدهم اليسرى تقول إنه رجس من عمل دول الاستكبار ينبغي اجتنابه، والمفارقة المذهلة في مقابل هذه الميلودراما التي غاب عنها شعب السودان بالطبع، كانت أقصى طموحات الحركة الشعبية إقرار الكونفدرالية، وهذا ما ظهر بوضوح لأول مرة في محادثات أبوجا ١٩٩٢.(٥٣)

فرجعت الأوساط الحكومية يومها بخفي حنين، بينما عاد الجنوبيون إلى جوبا وهم يحزفون نشيد الانفصال، ويرددون اغانيه، ولكن بصوت عال هذه المرة، وذلك في ظل نظام سياسي جديد رفع شعار الإنقاذ دون أن يتمكن من إنقاذ السودان الذي دخل في أزمة جديدة مع القطب الأوحد في عالم لا يحترم الضعفاء، فاستمرت قوى المعارضة السودانية هشاشة الأوضاع السياسية في السودان لتتمدد باتجاهات شتى، إذ ارتمى بعضها في حواضن مريبة حتى ما كان ينظر إلى السودان إلا من بوابة المصالح الضيقة، بينما بقيت قوى وتيارات سياسية سودانية أخرى تحتالب براس النظام، وتعمل في السر والعلن على الإطاحة به، أملا منها في إخراج السودان من محنته التي استعصت على الحل بفعل أكثر من فاعل، ولكأنه تقول إن تلك المحنة كانت وما تزال محنة العرب بشكل خاص، ومصيبة المستضعفين في مشارق الأرض ومغاربها بشكل عام.

الخاتمة

اذا انتقلنا للحديث عن مراحل التدخل الامريكي في الشأن السوداني، فسنرى ان عيون امريكا كانت في مطلع القرن العشرين تنظر إلى السودان على أنه متحف للتاريخ القديم، إذ عمدت إرسال مورخيها لمسح الآثار النوبية، أو اجراء حفريات في عدد من الجبانات، أو من خلال السعي لإثبات افريقية السودان، إذ كانت تلك أهم مظاهر التدخل الامريكي المعلنة في السودان والذي لم يلقى بدوتيا انذاك اهتماما من الولايات المتحدة الامريكية لبلد أنخم جوعا وتدهورا، لذلك ترى الامريكان حاولوا أن يبنوا علاقات طيبة مع السودان او الشمال السوداني لصرف

أنظار العالم وسيما الاتحاد السوفيتي عن الجنوب السوداني، فضلا ليجعل السودان عبئا على الغرب الأفريقي.

أما بعد اكتشاف منابع النفط في مناطق الانفصال الحدودي بين الشمال والجنوب، فقد تغير الحال تماما، وصارت الولايات المتحدة الأمريكية والديمقراطيين على حد سواء تعيد حسابات سياستها تجاه السودان على ضوء ما يرشح سياسيا وبتروليا عنه، وهنا عمدت الولايات المتحدة على غرار سياسة المستعمر البريطاني، فرسمت اوضاعها السياسية على ضوء المعطيات والفعاليات العسكرية التي حصلت في الجنوب السوداني من الانيانيا(٢) والحركة الشعبية لتحرير السودان وجناحها العسكري المتمثل بالجيش الشعبي لتحرير السودان فضلا عن جيش استقلال جنوب السودان، (مجموعة الناصر)- جون قرنق - ولام كول و رياك مشار و غيرهم.

ويبدو أن الإدارات الأمريكية المتعاقبة لم تحسن الوقوف بحياد بين الظالم والمظلوم وربما لها الحق في ذلك فهي تسعى وراء مصالحها السياسية والاقتصادية التي تحقق لها أكبر قدر ممكن من مصالحها سواء في المنطقة العربية او افريقيا او العالم. وهذه هي السياسة الأمريكية، فهم يقررون على ضوء تلك المصالح نقاط الاختلاف او الاتفاق مع الاخرين وتلك هي نظرية امريكية بامتياز.

لقد ساهم الفرقاء السياسيين في السودان بشقيه الشمالي والجنوبي بتقوية الشقاق والاختلاف فيما بينهما، مما جعل فرص تسوية المشكلة غير قائمة.

هوامش البحث

---

(١) حمدي الحسيني، القبعة والعمامة، مركز الأهرام للنشر والتوزيع، القاهرة ٢٠١١م، ص١٩٧ وما بعدها

(٢) عبدالملك عودة، المستقبل جنوب السودان بين وحدة الدولة والانفصال، مجلة السياسة الدولية العدد ١٠٩، يوليو يونيو ١٩٩٢م، ص١٦.

(٣) المصدر نفسه، ص٢٠.

(٤) احمد محمد احمد الصادق الكاروري، العلاقات السودانية الامريكية في فترة ما بعد الحرب الباردة ١٩٩٠م – ٢٠٠٣م، دار جامعة الخرطوم للنشر، الخرطوم ٢٠٠٦م، ص١٦٣.

(٥) فاروق كامل عز النبي، مشكلة جنوب السودان والعلاقات المصرية والسودانية، معهد البحوث والدراسات العربية، سلسلة الدراسات الخاصة ٤٩، القاهرة ١٩٨٩م، ص٤١.

(٦) اجلال رأفت واخرون، السودان على مفترق طرق بعد الحرب قبل السلام، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت ٢٠٠٦م، ص٨٧.

(٧) عبدالقادر اسماعيل، مفاوضات التسوية السلمية في جنوب السودان ١٩٤٧ – ٢٠٠٠م، دار النوبي، القاهرة، ٢٠٠٤م، ص٢٥٧.

(٨) محمود عابدين صالح، الصراع على السلطة في السودان، دار الأمين للنشر والتوزيع، ط١، القاهرة ٢٠٠٠، ص١٧٥ وما بعدها

(٩) زكي البحيري، ندوة مستقبل السودان في ضوء المتغيرات الأخيرة، في معهد البحوث والدراسات الافريقية، جامعة القاهرة، ٢٤ – ٢٥ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٧م، ص٣٢٢.

(١٠) عبدالملك عودة، السياسة الدولية، المصدر السابق، ص٢٠.

(١١) ديفار فوزي روستو، نقديد آلان جريش، السودان إلى أين...؟، الشركة العالمية للطباعة والنشر، السودان، ٢٠٠٧م، ص٢٥٢.

(١٢) عبده مختار موسى، مسألة الجنوب وميثاق الوحدة في السودان، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت ٢٠٠٩م، ص٢٠٢.

(١٣) المصدر نفسه

(١٤) عبدالقادر اسماعيل، المصدر السابق، ص٢٥٩.

(١٥) المصدر نفسه، ص٢٦٠.

(١٦) منصور خالد، النخبة السودانية وادمان الفشل، ج٢، دار الامين للنشر، القاهرة ١٩٩٣م، ص٢٨٣ وما بعدها

(١٧) ابراهيم نمر علي المحاسي، الحرب الأهلية وفرص السلام في السودان، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٢م، ص٥٢.

(١٨) فرانسيس دينق: وهو المستشار الخاص للأمم المتحدة الآمين عن منع الإبادة والفظائع الجماعية. ومن أهالي جنوب السودان. وعضو بشروع دعم السلام في السودان، وهو استاذ وباحث في السياسة الدولية والقانون والمجتمع في جامعة هونز هو بكنز ويحمل شهادة البكالوريوس في الحقوق من جامعة الخرطوم (١٩٦٢م)، وماجستير في القانون (١٩٦٥م) ودكتوراه (١٩٦٨م) من جامعة ييل، وهو أول مواطن من جنوب السودان يحصل على درجة الدكتوراه. ينظر: لام اكول: الثورة الشعبية لتحرير السودان، ترجمة: اسماعيل ابو، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٦م، ص١٦٥.

(١٩) ابراهيم بن علي، المصدر السابق، ص٥٣.

(٢٠) المصدر نفسه، ص٥٤.

(٢١) لام اكول: ولد عام ١٩٥٠م سياسي ومثقف ودكتور ومهندس، وهو من أبرز الشخصيات في الجيش الشعبي لتحرير السودان واصبح وزير خارجية السودان من سبتمبر/ايلول ٢٠٠٥م – اكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٧م، وينتمي الى قبيلة النيك من الجنوب وقع اتفاق السلام عام ١٩٩٧م. ينظر: لام اكول، الثورة الشعبية لتحرير السودان، المصدر السابق، ص٥.

(٢٢) لاما كول: المصدر السابق، ص٢٢٦.

(٢٣) ابراهيم بن علي، المحامي، المصدر السابق، ص٥٤ وما بعدها

(٢٤) المصدر نفسه، ص٥٥.

(٢٥) حديث اتهت سليمان محمد سليمان عضو مجلس ثورة الانقاذ، مجلة الوطن العربي، القاهرة، العدد ٦٧٦ في ١٩٩٠/١/٢٦.

(٢٦) فتحي علي حسين، مشكلة الجنوب والتطورات الأخيرة في السودان، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٠٠، أبريل ١٩٩٠م، ص١٦٥.

(٢٧) المصدر نفسه

(٢٨) المصدر نفسه

(٢٩) محمود عابدين صالح، المصدر السابق، ص١٧٧ وما بعدها

(٣٠) عبدالملك عودة، المصدر السابق، ص٢١ وما بعدها

(٣١) عبدالقادر اسماعيل، المصدر السابق، ص٢٤٢.

(٣٢) المصدر نفسه

(٣٣) نضال احمد مرعي يونس، السياسة الامريكية تجاه السودان خلال الفترة من ١٩٨٩ – ٢٠٠٢م، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ٢٠٠٦م، ص١١.

(٣٤) جريدة الاهرام، في ١٩٨٩/٧/٢٣.

(٣٥) منصور خالد، المصدر السابق، ص٢٥٨.

(٣٦) عبدالقادر اسماعيل، المصدر السابق، ٢٥٢.

(37) Mudathir Abd El Rahman; Imperialism and Nationlism in the Sudan, Khartum University press. 1991, p. 125.

(٣٨) عبدالقادر اسماعيل، المصدر السابق، ص٢٥١.

(٣٩) المصدر نفسه، ص٢٥٢.

(٤٠) مصطفى التوابي، ندوة استشراف مستقبل العلاقات السودانية الامريكية التي نظمها مركز دراسات الشرق الاوسط وافريقيا، الخرطوم، ٧ – ٨ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٣م، ص٤١.

(٤١) امين اسكندر، الرئزل: دراسات من داخل الازمة الدولية، مركز البحوث العربية الافريقية، مكتب جزيرة الورد، القاهرة، ٢٠١١، ص١٢٥.

(٤٢) احمد محمد الصادق الكاروري، المصدر السابق، ص ١٦٥.

(43) American Foreign Policy Current Documents (558) We Deplore These Bombings, Daily Press Bnefing by department of state Deputy Spokes Man Seb 28, 1990, P. 764.

(٤٤) احمد محمد محمد الصادق الكاروري، المصدر السابق، ص١٦٥.

(٤٥) المصدر نفسه، ص١٦٦.

(٤٦) المصدر نفسه، ص١٦٦.

(٤٧) المصدر نفسه، ص١٦٧.

(٤٨) يوسف الشريف، السودان وأهل السودان، أسرار السياسة وخفايا المجتمع، دار الشروق، القاهرة ٢٠٠٤م، ص٣٢.

(٤٩) فتحي الضو، الخندق، أسرار دولة الفساد والاستبداد في السودان، مكتب جزيرة الورد، القاهرة ٢٠١٢م، ص٢٨٣.

(٥٠) منصور خالد، المصدر السابق، ص٢٥٤.

(٥١) أمين اسكندر، المصدر السابق، ص١٢٥.

(٥٢) عبد الرسول النور، ندوة استشراف مستقبل العلاقات السودانية الامريكية، التي نظمها مركز دراسات الشرق الاوسط وافريقيا، الخرطوم، ٧ – ٨ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٣م، ص٩١.

(٥٣) المصدر نفسه

(٥٤) فحلاء محمد عرعي، المصدر السابق، ص١١٢.

(٥٥) جريدة الأهرام في ١٩٩٢/٣/١٤م

(٥٦) يوسف الشريف، المصدر السابق، ص٣٢.

(٥٧) شام عكرد البرازي، السودان بين اقامة الدولة الاسلامية، والحرب المستمرة، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٢م، ص١١٩ وما بعدها

(٥٨) فتحي الضو، نون والقلم المحفوظ والمنشور في الشأن السوداني، الجزء الأول، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، ٢٠١٢م، ص١٠٢.

(٥٩) المصدر نفسه

(٦٠) أشرف راضي، ادارة العلاقات السودانية الغربية، السياسة الدولية، العدد ١٢٨، ابريل ١٩٩٧م، ص١١٨.

(٦١) احمد محمد محمد الصادق الكزوري، المصدر السابق، ص١٦٨.

(٦٢) جريدة السودان الحديث، العدد ٩٤٩، في ١٩٩٢/٨/١٢م

(٦٣) فحلاء محمد عرعي، المصدر السابق، ص١١٢.

(٦٤) يوسف الشريف، المصدر السابق، ص٣٣.

(٦٥) أشرف راضي، المصدر السابق، ص١١٣.

(٦٦) جون قرنق، رؤيته للسودان الجديد، تقديم وائل كميل، دار رؤية للنشر والتوزيع، القاهرة ٢٠٠٥م، ص٥٥.

(٦٧) أشرف راضي، المصدر السابق، ص١١٥.

(٦٨) عبدي امين دال (١٩٢٥ – ٢٠٠٣م): هو رئيس وزراء الثالث: في فترة حكمه انجز اصلاحات اقتصادية، ينظر: عبدالقادر ابراهيم، المصدر السابق، ص٢٥٠.

(٦٩) المصدر نفسه، ص٢٥١.

(٧٠) المصدر نفسه

(٧١) عبدالقادر اسماعيل، المصدر السابق، ص٢٤٩.

(٧٢) نبيل فوزي روستو، المصدر السابق، ص٢٥٨.

(٧٣) حمدي الحسيني، المصدر السابق، ص٢٥٨.

(٧٤) عبدالملك عودة، المصدر السابق، ص٢٤ وما بعدها

(٧٥) الانيانيا: تعني النعيل السام في ثغة المجموعات التي تقطن في المنطقة الاستوائية، وهو الاسم الذي اختاره الجنوبيون لقوانهم، ينظر: فتنية عبدالعظيم ناصر، الحكم الذاتي الاقليمي في جنوب السودان ١٩٧٢ – ١٩٨٣م، دار الكتب والوثائق في بغداد، العراق، ٢٠١٤م، ص١٣.

(٧٦) عبدالملك عودة، المصدر السابق، ص٢٤.

(٧٧) محمود عابدين صالح، المصدر السابق، ص١٧٩.

(٧٨) أمين اسكندر، المصدر السابق، ص١٧٤.

(٧٩) محمود عابدين صالح، المصدر السابق، ص١٧٩.

(٨٠) عبده مختار موسى، المصدر السابق، ص٢٠٢.

(٨١) عبدالملك عودة، المصدر السابق، ص٢٤.

(٨٢) ابراهيم علي ابراهيم المحامي، المصدر السابق، ص٢٣٠.

(٨٣) فتحي نصور، الخندق، المصدر السابق، ص٦٦.